الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العقيد أحمد دراية _ أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية ومحاسبة

فرع مالية المؤسسة

بعنوان

دور رقابة المجلس الشعبي الولائي في توجيه القرارات وترشيد الإنفاق العام
دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية ادرار 2018

إعداد الطالبين :

❖ لعيدي إسحاق

❖ وزان كريمة

تحت إشراف الدكتور :

❖ بن لعرية محمد

لـجنـة الـمنـاقـشة :

صديقي عبد الكريم	استاذ جامعي	رئيسا
بلعرية محمد	استاذ مساعد ب	مشرفا
بن الشريف مبروكة	استاذ م	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

إهداء

نحمد الله و نشكره على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل أما بعد

نهدي عملنا هذا إلى أسرتينا الغاليتين

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كان لنا سندا في

عملنا هذا حتى و لو كان بالدعاء من قريب أو بعيد

و في الأخير نسأل الله عز و جل أن يوفقنا في عملنا هذا

كلمة الشكر

الحمد لله و الشكر لله الذي رزقنا العقل و حسن التوكل عليه و الذي وفقنا سبحانه وتعالى في هذا العمل

كما نتقدم إلى أستاذنا الفاضل الدكتور بن العربية حمد الذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة و إسهاماته المفيدة و نصائحه السديدة

إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لقبولهم عضوية لجنة المناقشة

كما لا يفوتنا بأن نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذتنا في مشوارنا الدراسي

فهرس المحتويات

الإهداء .....
الشكر والعرفان .....
فهرس المحتويات .....
قائمة الجداول .....
قائمة الأشكال.....
مقدمة .....أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد 4
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول رقابة المجلس الشعبي الولائي.....5
المطلب الأول : رقابة المجلس الشعبي الولائي 5
أولا: الرقابة المالية على ميزانية الولاية 5
ثانيا: إجراءات رقابة م. ش. و 6
المطلب الثاني:عموميات حول الإنفاق العام 9
أولا: تعريف النفقات العمومية خصائصها 10
ثانيا: تقسيمات النفقات العامة 11
ثالثا: ظاهرة تزايد النفقات العامة وطرق ترشيديها 12
رابعا: الرقابة وعلاقاتها بتزايد الانفاق العام.....13
المبحث الثاني : الدراسات السابقة ومناقشتها 14
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة 15
أولا: الدراسات باللغة العربية 15
ثانيا الدراسات باللغة الأجنبية 16
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة 17
خلاصة الفصل: 20

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد: 21
المبحث الأول :تقديم المجلس الشعبي الولائي 22
المطلب الأول :المجلس الشعبي الولائي ونظام سيره.....22

أولا: م ش و 22
ثانيا: رئيس المجلس الشعبي الولائي.....23
المطلب الثاني :مهام المجلس الشعبي الولائي واختصاصاته 23
المطلب الثالث: لجان المجلس الشعبي الولائي.....26
المبحث الثاني :رقابة المجلس الشعبي الولائي ودورها في توجيه القرارات وترشيد الانفاق.....
(دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية ادرار) 34
المطلب الاول: عرض بيان نشاطات مصالح الولاية لسنة 2018 34
أولا: نتائج نشاط قطاع الصحة.....34
ثانيا: قطاع الاستثمار العمومي 44
المطلب الثاني:مناقشة البيان السنوي للسيد والي ولاية أدرار من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي...44
أولا: مداخلات 44
ثانيا: ردود الوالي والمديرين التنفيذيين.....46
ثالثا: مناقشة نتائج م ش و على نشاط المصالح 47
رابعا: توصيات 48
خلاصة الفصل : 50
خاتمة .....
قائمة المصادر والمراجع .....

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	يوضح أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	17
02	أعضاء لجنة المالية والاقتصاد	29
03	أعضاء لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة	29
04	اعضاء لجنة التعمير والسكن	30
05	اعضاء لجنة التربية و التعليم العالي والتكوين المهني	30
06	اعضاء الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الشؤون الدينية و الاوقاف و الشباب و الرياضة	31

07	لجنة الري والفلاحة والتنمية الريفية	32
08	لجنة التنمية المحلية والتجهيز	32
09	اعضاء لجنة تهيئة الاقليم والنقل	33
10	لجنة الاتصال وتكنولوجيا الاعلام	33
11	يمثل معدل الاقامة للمؤسسات العمومية الاستشفائية بولاية ادرار	34
12	يمثل النشاطات المنجزة في اطار الشراكة شمال _ جنوب	35
13	يمثل عدد النشاطات المنجزة في اطار الشراكة بين ولاية ادرار و ولاية سيدي بلعباس	35
14	يمثل عدد النشاطات المنجزة في اطار الشراكة بين المركز الاستشفائي الجامعي مصطفى باشا والمؤسسة العمومية الاستشفائية باولف	36
15	يمثل عدد النشاطات المنجزة في إطار الشراكة بين المركز ألاستشفائي مصطفى باشا والمؤسسة العمومية الاستشفائية ادرار	36
16	يمثل عدد النشاطات المنجزة خارج اطار الشراكة بين جمعية تجمي بغرداية والمؤسسة العمومية الاستشفائية بادرار	37
17	يمثل عدد النشاطات المنجزة خارج اطار الشراكة بين جمعية تجمي بغرداية مع المؤسسة العمومية الاستشفائية باولف .	37
18	يمثل عدد النشاطات المنجزة خارج اطار الشراكة بين جمعيتي الوفاق والعيون بتلمسان والمؤسسة العمومية الاستشفائية تيميمون	37
19	يمثل الانشطة المنجزة خارج اطار الشراكة في رقان	38
20	يمثل عدد النشاطات المنجزة بالمؤسسة العمومية الاستشفائة لتتركوك خارج عملية الشراكة	38
21	يمثل عدد النشاطات المنجزة في اطار التوامة الداخلية بين المؤسسة العمومية الإستشفائية ادرار و المؤسسة العمومية الإستشفائية اوالف	38
22	يمثل عدد الخرجات التفتيشية من طرف مديرية الصحة والسكان لكلا القطاعين العام والخاص	39

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة

01	الهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي الولائي	27

قائمة المختصرات

المجلس الشعبي الولائي	م ش و

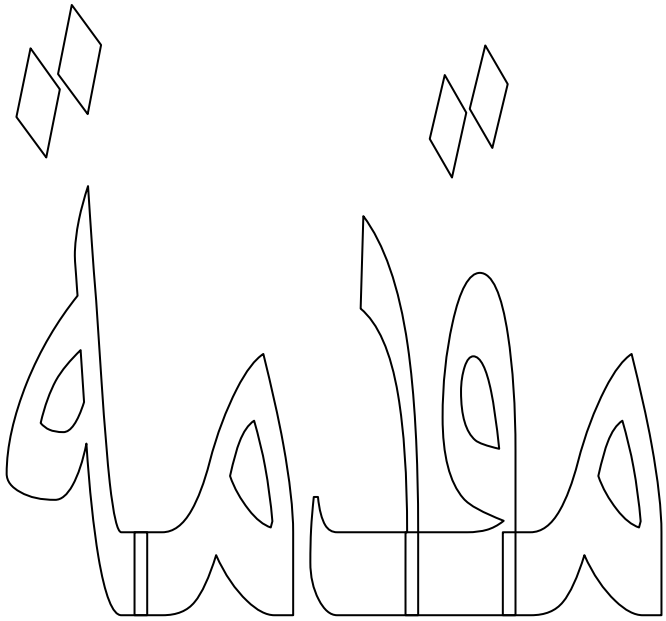
مقدمة

مقدمة

لقد صاحب تطور المجتمعات وكبر حجمها تطور الحكومات وأدوارها المنوط بها في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية و المالية التي تعالجها وهذا ما فرض عليها الانتقال من وضع الحكومة الحارسة إلى وضع الحكومة المتدخلة في جميع مجالات الحياة وخاصة المالية والاقتصادية منها حيث دعت حاجيات الأفراد اللامتناهية والمتطورة باستمرار إلى وضع الدولة وسيلة لمواكبة هذه التطورات والمتمثلة في السياسة المالية ، إلا أن هذه الأخيرة لم تكن الوسيلة الكافية خاصة فيما يتعلق بفرض الدولة سيطرتها وسلطتها العامة على إقليم حكمها مما أدى بها إلى تبني وسيلة أخرى تتمثل في بعض التنازلات والتي من بينها تقسيم هذا الإقليم إلى دوائر إدارة وتنصيب حكام مرؤوسين على رأسها وهذا للقضاء نوعا ما على البيروقراطية في اتخاد القرارات وتخفيف العبء الإداري على السلطة المركزية بالإضافة لتقريب الإدارة من المواطن وذلك من خلال تعيين مجالس منتخبة (المجلس الشعبي البلدي ، المجلس الشعبي الولائي...) من طرف الشعب ويتكون أفرادها من الطبقة العامة ، وهنا ظهرت الإدارة الإقليمية لتتكفل بالشؤون المحلية على مستوى الأقاليم وهذا بالتنسيق مع السلطة المركزية، وأصبحت جهازا قائما بذاته يتطلب إعطائه تشريعا خاصا به بالنظر للدور الذي تلعبه في جميع الميادين ،وهذا تجلى في الجزائر من خلال سن مختلف القوانين الولائية والبلدية والتي وضعت إبتداءا من سنة 1967 إلى غاية سنة 2012 ليضفي على هذه الأخيرة طابع المشاركة في تسيير الشؤون المحلية وتلبية الاحتياجات العمومية ،حيث تعمل الدولة منذ الاستقلال على وضع نظام رقابي مالي مبني على أساليب و آليات علمية مدروسة ومجربة من أجل حراسة ومتابعة حركة الأموال في جميع القطاعات والمجالات.

–تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة فهي شخص من أشخاص القانون العام ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية لذمتها ،وبالتالي فهي تلعب دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتتوفر الولاية بصفتها جماعة إقليمية لا مركزية على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والنشاطات والبرامج المصادق عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي ، وهو بذلك هيئة منتخبة لمدة 5 سنوات عن طريق الاقتراع يحدد عدد أعضائه تبعا لعدد السكان ومن هنا تتبين لنا أهمية م ش و والمتمثلة في توجيه القرارات وترشيد الإنفاق العام.

–ومما سبق ذكره يمكن حصر إشكالية البحث الرئيسية في السؤال الموالي:

–كيف يتجلى دور رقابة المجلس الشعبي الولائي في ترشيد النفقات العامة؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام بكل جوانب الموضوع نفرع التساؤل السابق إلى جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

ماهو المجلس الشعبي الولائي ، وما هو دوره، وما المقصود بالرقابة المالية على النفقات العمومية؟

أهمية الدراسة :

نظرا لما لحق بالمال العام من جرائم نهب واختلاس وباعتبار م ش و الشريك الأساسي للدولة في الإدارة المحلية والرقابة على الميزانية الولائية تبرز لنا أهميته حيث يساهم بشكل كبير في الحد من هذه المخالفات والتجاوزات وضمان توجه النفقة نحو الهدف الذي وجدت من أجله

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق فعالية في الإنفاق العام الخاص بالولاية وتبيان أثره في الحفاظ على المال العام ، وكذا إطراء المكتبة بخصوص ميزانية الولاية وترشيد نفقاتها وتوجيه قراراتها ،فأغلب الدراسات تتمحور حول ترشيد الميزانية العامة للدولة.

-دوافع اختيار الموضوع :

الدوافع ذاتية :

أولا: نظرا للدور الذي تلعبه الرقابة المالية في حماية المال العام ، مما دفعنا في معرفة و البحث عن الآليات والجهات التي تمارس هذه الرقابة وعلى وجه الخصوص المجلس الشعبي الولائي.

ثانيا: الفضول العلمي لدى الباحثين للإطلاع على مسألة ترشيد النفقات وتوجيه القرارات من طرف المجلس الشعبي الولائي ،كما كان لتوافق هدا الموضوع مع طبيعة التخصص دورا هاما من أجل إثراء الرصيد المعرفي للطالب.

الدوافع موضوعية:

أولا: تبيان أهمية المجلس ش و باعتباره الشريك الأساسي للدولة في الإدارة المحلية وكذا دوره في الحفاظ على المال العام وضبط النفقات وخاصة لجنة المالية والاقتصاد.

ثانيا: يعد هذا الموضوع من المواضيع التي لم تستوفي حقها من الدراسة على مستوى الجامعات والكتب خاصة في الدول النامية كالجزائر.

وقد تمت هذه الدراسة على مستوى ولاية أدرار في فترة السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2019/2020

المنهج المتبع:

نظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث استخدمنا منهجين بهدف الدراسة الواضحة والجيدة لكل جوانبه وبدلك اعتمدنا على المنهج الوصفي بالرجوع إلى أهم المراجع العربية والقوانين منها قانون الولاية ، لاستنباط أهم المفاهيم المتعلقة بالرقابة المالية على ميزانية الولاية واستخلاص العلاقة بينهما ، بالإضافة

إلى منهج دراسة الحالة الذي يصور واقع الموضوع محل البحث في الجزائر من خلال زيارتنا الميدانية لمصلحة المالية والاقتصاد بولاية أدرار ،ودراسة بعض الوثائق والمقابلات الشخصية وذلك مع بعض المسئولين الذين لهم علاقة مباشرة بموضوع البحث وذلك في دراسة ميدانية للاستفادة من آرائهم وخبرتهم.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع و الدراسات المتعلقة بهذا البحث.
- عدم التعاون الكافي معنا من طرف عمال المجلس الشعبي الولائي وغيابهم الدائم .
- الظروف التي تمر بها البلاد من غلق للمكتبات و فضاءات الإنترنت و كل مصادر المعلومات بالإضافة إلى كل الأماكن العمومية بالنظر إلى أن أعضاء البحث طالب وطالبة وذلك في ظل تفشي وباء كورونا.

وقد اعتمدنا جملة من الدراسات السابقة التي ساهمة في إنجاز هذا العمل والتي من بينها:

1الدراسة الأولى: توايمية حياة و زنداوي ابتسام، الرقابة المالية على ميزانية الولاية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون عام جامعة 8 ماي 1945 –ولاية قالمة – 2017-2018

تقسيم العمل :

للإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى فصلين :

الفصل الأول تناول الاطار النظري للدراسة وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للمجلس الشعبي الولائي و النفقات العامة أما المبحث الثاني فضم الدراسات السابقة و مناقشتها حيث ينقسم كل مبحث إلى ثلاثة مطالب.

اما الفصل الثاني فتناول الاطار التطبيقي للدراسة وتطرقنا فيه لتعاريف المجلس الشعبي الولائي وكذا الهيكل التنظيمي الخاص به وتطرقنا كذلك الى مناقشة البيان السنوي للسيد الوالي ، وينقسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان تقديم المجلس الشعبي الولائي لولاية أدرار أما المبحث الثاني فقد انطوى تحت عنوان رقابة المجلس الشعبي الولائي ودورها في توجيه القرارات وترشيد الانفاق العام وقد قسمنا هذين المبحثين كالتالي: المبحث الاول بثلاثة مطالب اما المبحث الثاني فقد ضم مطلبين.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

إن كفاءة وفعالية الإدارة المالية العامة لها دور هام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يختلف اثنان في أهمية الرقابة على تنفيذ الأداء، بل هناك من يعتبرها جزأ لا يتجزأ من التصرف والإدارة، وسواء كانت هذه الرقابة داخلية أو خارجية فهي تبقى من أوكد الضمانات لجودة وسلامة التصرف الحكومي، لاسيما الرقابة الخارجية لما لها من أهمية في الرقابة على الأموال العامة وفي مساندة العمل الحكومي وفي وضع الأصبع على مواطن الخلل والداء، وفي التعرف على أهم القضايا والتحديات التي تتنزل في صميم اهتمامات السلطة العمومية، وذلك عن طريق إشعار مختلف هذه السلطة سواء التشريعية منها أو التنفيذية بالصورة الحقيقية لوضعية التصرف العمومي من حيث حسن أدائه أو اختلاله وبالأخص الجانب المالي (النفقات العمومية)، وهو ما تصبو إليه رقابة المجلس الشعبي الولائي.

استنادا لما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول رقابة المجلس الشعبي الولائي

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول رقابة المجلس الشعبي الولائي

للهيئة التشريعية دور رئيسي في القيام بالتدقيق في تنفيذ الموازنة التي توافق عليها[1]، وينبغي أن تكون هناك آليات تعمل على ضمان اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة إزاء أية نتائج سلبية تخلص إليها تقارير التدقيق الخارجي (مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية)، وقد تتخذ إحدى الآليات صورة الشرط التنظيمي الذي يلزم المصلحة الحكومية الخاضعة للتدقيق بالرد على هذه النتائج علنا في وثيقة مكتوبة والإشارة إلى الإجراءات التي تزمع اتخاذها تصحيحا لهذه النتائج السلبية.

المطلب الأول: رقابة المجلس الشعبي الولائي

ويمكن أن يكون إنشاء لجنة تحقيق بمثابة آلية أخرى، حيث تقوم اللجنة بالنظر في الحسابات الختامية وتقرير هيئات الرقابة الخارجية، وتحميل السلطة التنفيذية مسؤولية علاج أوجه القصور التي كشفت عنها عملية التدقيق، وهو ما يساعد على اتخاذ إجراءات ملموسة في سبيل التحسين.

أولا: الرقابة المالية على ميزانية الولاية

1. تعريف الرقابة المالية

للرقابة المالية الرقابة المالية عدة تعريفات نذكر منها:

الرقابة المالية: هي منهج علمي شامل يتطلب التكامل، والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبة والإدارية. [2]

أو هي «مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة، كالولاية وغيرها بغية المحافظة على الأموال العامة، وضمان حسن تحصيلها وإنفاقها بدقة وفعالية واقتصادية، وفقا لما أقرته السلطة التشريعية لقانون الموازنة والقوانين المالية الأخرى، ووفق للخطط الموضوعة الجهات الخاضعة للرقابة».[3]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الرقابة المالية هي " فحص كفاءة وفعالية أنشطة الوحدة الحكومية، والتأكد من استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها على نحو اقتصادي "

---

[1] دور البرلمانات في جهود تحقيق الحكم الجيد ومكافحة الفساد، روبرت بيشيلالابن ، إدارة الحكم – أخبار وأفكار–، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المجلد 3، العدد1، مارس 2009، ص 01.

[2] عيسى أيوب الباروني ، الرقابة المالية في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ليبيا 1986 ، ص11.

[3] جمال فالح علي الدليمي ، الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط الأردن ، 2010، ص 78–79.

2. أهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية إلى:

- ضمان حسن سير الإدارة والمرافق العامة التابعة للأشخاص اللامركزية وزيادة قدرتها الإنتاجية؛
- صيانة وحدة الدولة وضمان وحدة الاتحاد الإداري العام في كافة أنحائها وحماية مصلحة الدولة؛[1]
- التحقق من أن الإنفاق تم وفقا لما هو مقرر له، والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصص لها دون إسراف أو انحراف والكشف عما يقع في هذا الصدد من المخالفات؛
- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة، ولمعرفة نتائج الأعمال والتعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء مستقبلا؛
- التأكد من سلامة القوانين واللوائح والتعليمات المالية والتحقيق من مدى كفايتها وملائمتها واكتشاف نقاط الضعف فيها لاقتراح وسائل العلاج التي تكفل إحكام الرقابة على المال دون تشدد في الإجراءات قد يعيق سرعة التنفيذ أو سبب يؤدي إلى ضياع الأموال وكثرة وقوع حدوث الاختلاس. [2]

ثانيا: إجراءات رقابة المجلس الشعبي الولائي

قبل الحديث عن إجراءات رقابة المجلس الشعبي الولائي، سنعرج على رقابة المجالس المنتخبة الأخرى، والتي تضم رقابة المجلس الشعبي الوطني، والمجلس الشعبي البلدي

[1] عباس عبد الحفيظ ، تقييم فعالية النفقات العامة من ميزانية الجماعات المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،2012، ص81.

[2] عون محمد الكفراوي ، الرقابة المالية النظرية والتطبيقية ، الطبعة الثانية ، مطبعة الانتصار ، مصر 1998، ص 22

1. رقابة المجلس الشعبي الوطني

يتمتع البرلمان زيادة على سلطته في سن القوانين باختصاص لا يقل أهمية إلا وهو الرقابة على تنفيذ الميزانية وفقا لما اقره البرلمان،تمتد أيضا إلى تنفيذ الميزانية ويتم ذلك وفق آليات اقرها الدستور تتمثل في الآتي: [1]

1-1 الاستماع والاستجواب: يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة

يمكن لجان البرلمان أن تستمع إلى أعضاء الحكومة المادة 133من الدستور

1-2 السؤال الشفوي والكتابي: يمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى عضو من الحكومة المادة 134من الدستور.

1-3 بيان السياسة العامة: تلتزم الحكومة بان تقدم كل سنة بيانا عن السياسة العامة،تعقبه مناقشة لعملها وأدائها لمعرفة مدى تنفيذ مخطط عمل الحكومة المادة 84 من الدستور

1-4 ملتمس الرقابة: يتوفر المجلس على إمكانية إيداع ملتمس الرقابة بمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة طبق للمواد من 135_137

1-5 لجان التحقيق: لكل غرفة في البرلمان في إطار اختصاصاتها أن تنشئ أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة وهذا طبقا للمادة 161 من الدستور

2. رقابة المجلس الشعبي البلدي

والمجلس ش ب هو الجماعة المنتخبة لمدة 05 سنوات[2] من طرف المواطنين المقيمين بالبلدية بحيث يسهر على تسيير شؤون البلدية، ويتراوح عدد أعضائه بين 1 و33 عضواً حسب عدد سكان البلدية.

ويتمثل دوره الرقابي في دراسة ومناقشة ميزانية البلدية السنوية وإنجاز ومراقبة المخططات التنموية للبلدية، ومعالجة قضايا البلدية كتوزيع السكنات...الخ، وكذا تنمية النشاطات الثقافية والرياضية وإحياء المناسبات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمات كالأمراض والكوارث. ..الخ.

[1] محمد بريك ,المجلس الشعبي الوطني والممارسة العملية لالية الرقابة اللاحقة واثرها على الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة ضمن مداخلة يوم درسي حول التجربة الجزائرية في مجال تسوية الميزانية ولانظمة المقارنة بيوم 2014/06/26ص 14

[2] محاضرة بعنوان " قراءة تحليلية لقانون الولاية الجديد .....

3. المجلس الشعبي الولائي

وهو هيئة للمداولة ينتخب عن طريق الاقتراع العام وفق النظام الانتخابي (الاقتراع النسبي على القائمة) لمدة 5 سنوات، ويتشكل هؤلاء المنتخبون باعتماد معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضائه في كل ولاية طبقا للمادة 99 وذلك بالشكل التالي:

-35 عضو في الولايات التي لا يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة؛

-39 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250.001 و 650.000 نسمة ؛

-43 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650.001 و 950.000 نسمة؛

-51 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950.001 و 1.150.000 نسمة ؛

-55 عضو في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة.[1]

مع وجوب مراعاة أي تمثل كل بلدية في إقليم الولاية بعضو على الأقل، كما يمكن تمديد عهدة هذا المجلس في الحالات الاستثنائية والحصار والعدوان (المادة 75 من قانون الانتخابات).

يعقد المجلس الشعبي الولائي دورات عادية وغير عادية وبقوة القانون:

- الدورات العادية: يعقد المجلس اربعة دورات عادية في السنة عدة مرات أقصاها 15 يوماً:

- وقد نص قانون الولاية على ضرورة عقدها في تواريخ محددة وإلا عدت باطلة وهي أشهر: مارس، جوان، سبتمبر، ديسمبر، كما يشترط القانون أن يوجه الرئيس الاستدعاءات لأعضاء المجلس قبل 10 أيام (بالبريد العادي أو الالكتروني) من تاريخ انعقاد الدورة مرفقة بجدول الأعمال.

- الدورات غير العادية: يمكن للمجلس عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك أن يعقد دورات غير عادية، سواء بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي، أو ثلث أعضاء المجلس أو بطلب من الوالي، ولم يحدد القانون مدة الدورة غير العادية، حيث تنتهي بانتهاء جدول الأعمال.

- الدورات الاستثنائية (بقوة القانون): يجتمع المجلس الشعبي الولائي بقوة القانون في حالة كارثية طبيعية أو تكنولوجية، كما توضح الفقرة الأخيرة من المادة 15 من قانون الولاية.

[1] علاء الدين عشي ، مدخل القانون الإداري ، دراسة قانونية مكتبة دار الهدى ، عين مليلة الجزائر ، ص 137-138.

يجري المجلس الشعبي الولائي خلال دوراته مداولات تنصب على إحدى صلاحياته، ويجب أن تكون مداولات المجلس علانية ضماناً للرقابة الشعبية إلا في حالة فحص الحالة الانضباطية للمنتخبين الولائيين، فحص المسائل المرتبطة بالأمن والنظام العام.

تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية المطلقة للممارسين مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي وفقاً لما ورد بالمادة 51 من قانون الولاية

خول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي بموجب المادة 33، من تشكيل لجان متخصصين لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة أو دائمة، خاصة في مجالات: التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، الاقتصاد والمالية، الصحة والنظافة وحماية البيئة، الاتصال والإعلام، تهيئة الإقليم والنقل، التعمير والسكن، الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة، الشؤون الاجتماعية والثقافية والدينية والوقف والرياضة والشباب، التنمية المحلية التجهيز والاستثمار والتشغيل.

كما يمكن أن تنشأ لجنة تحقيق بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو من ثلث أعضائه الممارسين، ويجب أن يراعى في تشكيل اللجنة التناسب مع المكونات النيابية للمجلس، كما يمكن للجنة أن تستعين بأي شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة.[1]

المطلب الثاني:عموميات حول الإنفاق العام

لم تحظى دراسة النفقات العمومية بعناية علماء علم المالية العامة فيما مضى، ويرجع السبب في ذلك إلى أن النفقات العمومية كانت محدودة القدر لاقتصار وظيفة الدولة على شؤون الأمن والقضاء بحيث لم يكن لها تأثير واضح في الحياة الاقتصادية.

فضلا عن أن الدولة كانت حريصة على أن تكون نفقاتها محايدة أي لا تهدف إلى إحداث تغييرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، أما في الوقت الحاضر في أنه بالرغم من قدرة الدولة على زيادة مواردها فإن الدولة لا تحدد على الدوام نفقاتها أولا، بل عليها أن تراعي مدى تأثير ما ستدبره من موارد في الحياة الاقتصادية للبلاد.

ونظرا لزيادة النفقات العمومية للدولة وعمق تأثيرها في الاقتصاد القومي، فضلا عن تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

[1] الأستاذ الدكتور محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ص 108 -112

أولا: تعريف النفقات العمومية وخصائصها

1. تعريف النفقات العمومية

لقد تعددت تعاريف النفقات العامة، إذ نجد منها:

التعريف الأول: يقصد بالنفقات العامة المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة.[1]

التعريف الثاني: مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام.[2]

التعريف الثالث: مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام

ومنه يمكن أن نعرف النفقة العامة << بأنها مبلغ نقذي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة>>[3]

2. خصائص النفقات العامة

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد ثلاث خصائص للنفقات العامة:[4]

-مبلغ نقدي: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، وبعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العامّ.

-تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها: يعتبر ما تنفقه الدولة وهي تباشر نشاطها العام، نفقة عامة كتلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمتمتعة بالشخصية المعنوية،وبناءا عليه فان إنفاق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لا يدخل ضمن النفقات العامة حتى لو كان يحقق منفعة عامة كالتبرع لإنشاء المدارس والمستشفيات[5]

-تحقيق منفعة عامة: لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، أي انه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من اجل إشباع حاجة عامة، لأن المبرر الوحيد للنفقات العامة، هو وجود

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان

[2] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص50

[3] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 105

[4] محمد طاقة ,هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، عمان، ص 33

[5] سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، طبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص77

حاجات عامة، فتتولى الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفرادلذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجات عامة[1]

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

إن النفقات العامة يمكن تقسيمها إلى عدة أقسام تبعا للغرض المراد الوصول إليه، وسنحاول فيما يلي تلخيص أهم المعايير المعتمدة لتقسيم النفقات العامة:

1. النفقات من حيث دوريتها تنقسم إلى:

1-1 النفقات العادية: هي النفقات التي تتكرر سنويا وتتسم بالانتظام والدورية ومثالها الأجور والرواتب ونفقات الدفاع والأمن في الظروف العادية وكافة النفقات اللازمة للسير المعتاد للإدارة الحكومية، ولا يقصد بالتكرار هنا نفس المقدار بل تكرار نفس نوع النفقة.[2]

1-2 النفقات غير العادية: وهي النفقات غير المنتظمة وغير المتكررة سنويا ومثالها نفقات مكافحة وباء، أو إعانة منكوبين ونفقات معالجة الاضطرابات الداخلية وغيرها.

2. النفقات من حيث طبيعتها تنقسم النفقات حسب طبيعتها إلى:[3]

2-1 النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف توزيع الدخل الوطني دون أن يكون هناك مقابل من أداء خدمة لها أو زيادة في الثروة الوطنية كالإعانات الاجتماعية، ومعاشات الضمان الاجتماعي.

2-2 النفقات العامة الحقيقية: وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية، وهي ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من امن ودفاع، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي كإقامة الطرق، تشييد المستشفيات وتشغيلها، إنشاء وتسيير وتشغيل المدارس والجامعات. ..الخ.

3. النفقات من حيث الوظائف الأساسية للدولة وتنقسم إلى:[4]

3-1 نفقات إدارية: هي النفقات اللازمة لتسيير الإدارات العامة والدولة كرواتب الموظفين، ونفقات الصيانة وغيره.

---

[1] خالد شحادة الخطيب _احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان /الأردن، ص58

[2] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص55

[3] خالد شهادة الخطيب واحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص120

[4] سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت 2008،ص ص470_471

3-2 نفقات اقتصادية: وهو تقسيم يبنى على أسس اقتصادية وتتحدد نوعية النفقة والتقسيم الذي يندرج فيه الأثر والهدف الاقتصادي الذي تؤديه هذه النفقة اتجاه الاقتصاد الوطني أو الحياة الاقتصادية للأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة.

4. النفقات من حيث الشمولية وتنقسم إلى:[1]

4-1 النفقات المركزية: هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن.

4-2 النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات

ثالثا: ظاهرة تزايد النفقات العامة وطرق ترشيدها

1. أسباب تزايد النفقات العامة:

أصبحت ظاهرة تزيد النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة خاصة والعصر الحديث لذلك تسعى العديد من الدول إلى سبل ترشيدها، وهي مجموعة من العوامل الاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:[2]

1-1 أسباب اجتماعية:هي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.

1-2 أسباب اقتصادية: ناتجة عن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني، ما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.

1-3 أسباب سياسية: هي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج، والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هدا يؤدي بالضرورة إلى تزايد النفقات العامة.

1-4 أسباب عسكرية: تزايد نفقات المشاركة الحروب.

1-5 أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة للتطوير. والتدريب مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

[1] محمد عباس محرزي اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005، ص92

[2] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1990، ص 73

2. ترشيد النفقات العامة

2-1 تعريف ترشيد النفقات العامة: المقصود بترشيد النفقات العامة تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درج ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من المواد العادية للدولة.[1]

2-2 طرق ترشيد النفقات العامة: إن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:

أ-تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: انه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بان تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ب-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية، التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل، المقترحة ' اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وأثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل.

ت-تجنب الإسراف والتبذير: هنالك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة، كارتفاع تكاليف تأدية الخدمة العامة، سوء تنظيم الجهاز الحكومي، تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة، عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات، زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.... الخ.

رابعا: الرقابة وعلاقتها بترشيد الإنفاق العام

تتوقف فعالية إدارة المالية العامة على حسن توقيت المعلومات المتعلقة بمركز المالية العامة للحكومة، وموثوقيتها، وتقديمها خلال السنة، ويجب أن يحتوي تقرير منتصف العام عن الموازنة على تحليل شامل لتنفيذ الموازنة، متضمنا مقارنات بين جميع البنود الرئيسية للإيرادات والنفقات والتمويل من جهة، وأرقام منتصف السنة لموازنة السنة السابقة وتقديرات منتصف السنة للموازنة من جهة أخرى. وينبغي إبلاغ السلطة التشريعية بأي تأثير لقرارات أي من الحكومات الأخرى أو الظروف الأخرى التي يمكن أن يكون لها تأثير مادي على الموازنة. وينبغي كذلك تحديث التوقعات الخاصة بنتائج موازنة السنة المالية الجارية، وتحديد العوامل الرئيسية المتسببة في تباعد تقديرات الموازنة عن نتائجها المتوقعة) مثل تغير الافتراضات

[1] علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 218_230

الاقتصادية، وتطبيق سياسات جديدة، ووقوع أحداث طارئة، والتغييرات في مواعيد الإيرادات أو النفقات (، كما يجب نشر تقارير أخرى أكثر تواترا كل ثلاثة أشهر على الأقل.

وتعتبر عمليات المراجعة والتدقيق الخارجية الجيّدة النوعية من الشروط الضرورية من أجل خلق الشفافية في استخدام الأموال العامة. وتتألف العناصر الرئيسية لجودة عمليات المراجعة الخارجية الفعلية من نطاق تغطية عملية المراجعة، والالتزام بمعايير المراجعة الصحيحة شاملة استقلالية مؤسسات المراجعة الخارجية، والتركيز في التقارير على قضايا نظام إدارة الشؤون المالية العامة والقضايا الجوهرية، وتنفيذ المجموعة التامة من مقوّمات عملية المراجعة المالية ومنها: إمكانية التعويل على البيانات المالية، وانتظامية المعاملات، وقيام أنظمة الرقابة الداخلية والتوريدات بعملها. كما من المتوقع من وظيفة المراجعة العالية الجودة أن تشمل بعض جوانب مراجعة الأداء ومنها على سبيل المثال: (تحقيق القيمة مقابل المال في عقود البنية الأساسية الكبيرة)، وينبغي أن يشمل نطاق التفويض الممنوح لعمليات المراجعة الموارد المالية خارج الموازنة والهيئات المستقلة.

وقد لا تقوم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات دائماً بمراجعة حسابات الهيئات المستقلة، حيث يمكن أن تتوقّع استخدام مؤسسات مراجعة أخرى لهذا الغرض. ويشير نطاق عملية المراجعة إلى الهيئات ومصادر الأموال التي تخضع للمراجعة في السنة المعنيّة، وحين تكون قدرات المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات محدودة، يمكن أن تقوم هذه المؤسسة بوضع خطط برنامج المراجعة بالاتساق مع واجبات المراجعة القانونية على أساس متعدد السنوات، وذلك بهدف ضمان أن تتم سنوياً تغطية أكثر الهيئات والوظائف أهميّةً أو تعرُّضاً للمخاطر، بينما يمكن أن تتم تغطية هيئات ووظائف أخرى بتواتر أقل من ذلك.

مع أن الإجراءات المعنية بحد ذاتها تتوقف إلى حدّ ما على النظام الحكومي، من المتوقع من هيئات السلطة التنفيذية بصفة عامة (كل من الهيئات الخاضعة للمراجعة أو وزارة المالية) متابعة نتائج عملية المراجعة من خلال تصحيح الأخطاء. ونقاط ضعف النظام التي يقوم مراجعو الحسابات بتحديدها، وتشمل الشواهد على فعالية متابعة نتائج عملية المراجعة قيام الجهة التنفيذية أو الجهة الخاضعة لعملية المراجعة بإصدار ردّ مكتوب على تلك النتائج يشير إلى كيفية معالجة تلك الأخطاء ونقاط الضعف. ويمكن أن يتيح التقرير عن المراجعة الخارجية في السنة التالية شواهد على تنفيذ تلك المعالجة من خلال إيجاز مدى قيام الهيئات الخاضعة للمراجعة بالإجابة على تساؤلات عملية المراجعة وتنفيذ توصياتها

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها

تعددت الدراسات المتعلقة بالنفقات العامة وسبل ترشيدها، بالإضافة إلى الرقابة على الإنفاق العام، ودور المجالس المنتخبة في الرقابة على المال العام سواء كانت دراسات عربية أو أجنبية وهذا يبرز مدى أهمية سياسة ترشيد الإنفاق العام وعلاقتها الوطيدة بالرقابة على المال العام، وهو ما سنبرزه في هذا المبحث من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة بن عزة محمد المعنونة ب " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف "، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة إلى السعي إلى إبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف في التنصيص الأمثل للموارد والتعرف على توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر كما جاءت هذه الدراسة لتبيين الأهمية البالغة التي تحضي بها النفقات العامة في التحليل الاقتصادي ودورها في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، كما تسعى هذه الدراسة إلى تبيان دور سياسة الإنفاق العام في وضع التدابير التي تهدف لتحقيق المستوى العام للأسعار وبذلك محاربة التضخم.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها أن النفقات العامة تحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل.

كما اتضح لنا أن النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق الأهداف التنموية.

وأن أحسن توجيه لسياسة الإنفاق العام لتحقيق أهداف اقتصادية يتمثل في: محاربةالتضخم، محاربةالبطالة، ضمان التوزان الخارجي، أما فيما يخص تحقيق الأهداف الاجتماعية يتمثل في التوزيع العادل للدخل والعمل على جعل الخدمات العامة في متناول الجميع، وبالتالي فإن أرشد سياسة للإنفاق العام هي السياسة التي تقل فيها مظاهر التبذير والإسراف وتعمل على تحقيق أهم الأهداف.

2. دراسة (علىبراهيم وعبد الكريم قوسم) المعنونة بـ " المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي الولائي "هدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: شرح وتحليل وتبسيط مختلف نصوص المنظومة القانونية التي تحكم وتنظم المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي الولائي وتهدف إلى تعميم المعرفة والترفيع في مستوى الثقافة القانونية المتخصصة في هذا المجال قصد توظيفها والاستفادة منها لكل من يهمه الأمر.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن استغلال الهيئات المحلية يعد أساس اللامركزية الإدارية، والتطرق للانتخاب باعتباره ضمانة دستورية وقانونية ومبدأ من مبادئ الديمقراطية تحول دون تدخل السلطة المركزية في تشكيل المجلس ش و واعتباره أيضا وسيلة لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية والمحلية.

تتمثل اختصاصات رئيس المجلس ش. و وبصفة مجملة في المساهمة في هيكلة المجلس ش. و المتمثلة في اختيار الإطار البشري للنواب لمختلف الهياكل وتقديمهم للمجلس للموافقة عليهم ثم تسيير أعمال المجلس ش. و وضبط جلسات على الصعيد الداخلي والخارجي وتمثيله على الصعيد الخارجي، وبالتالي فإنه لا يمكن لرئيس المجلس ش. و باعتباره ممثل للإدارة المحلية ومظهر من مظاهر تكريس الديمقراطية القيام بالدور المنوط به ما لم تكن له من الاستقلالية القانونية والمادية ما يسمح له بتحقيق ذلك، غير أن هذه الاستقلالية قد تؤدي أحيانا إلى سوء استخدامها، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود آلية رقابية لعدم تجاوز هذه الحدود

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة أبراهام أوني ومايك وزاهوك ' (مقال ' المؤتمر الدولي 2014) بعنوان أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي النيجيري ' هدفت هذه الدراسة الى محاولة تقييم تأثير الإنفاق العام على نمو الاقتصاد النيجيري ' والتأكد من وجود العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 1981الى 2011وقد تم التوصل إلى انه من الرغم من وجود علاقة ايجابية بين المتغيرات المستقلة والتابعة وتعديل النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي كان عادلا وبالتالي فانه من الصعب رفض فرضية التعادل

كما توصلت الدراسة الى انه على مر السنين فشلت الحكومة النيجيرية في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية

التوصيات:

- أوصت الدراسة بحاجة إلى الانضباط في الإنفاق الحكومي من خلال
- استخدام تدابير الرقابة الداخلية الفعالة على المؤسسات
- تثبيط كافة الأنشطة غير المنتجة على جميع المستويات الحكومية
- أن يكون البنك المركزي تكثر وضوحا في إدارة سعر الصرف بشكل فعال لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مما سيحفز الاستثمار وبالتالي رفع الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة

2. دراسة جونغ شان لي وسوغن يونغ جاي (مقال 'مؤتمر دولي 2019) بعنوان دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الصين 'هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيف استطاعت الصين بناء دولة اشتراكية حديثة بعد الأزمة المالية التي تعرض لها سنة 2008حيث انتقلت الصين من النمو المرتفع الى مرحلة النمو المعتدل بحيث اعتمدت الحكومة الصينية على مجموعة من الأدوات لتحقيق ذلك وهي الخصخصة والتحرير وإلغاء الضوابط كما أشارت الدراسة على ان المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية في

الصين ركزت على استحدانموذج الانحدار الكمي وفحص العلاقة بين النمو الاقتصادي والتصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية وكانت كوريا هي أحسن نموذج باستخدامها كنموذج مقارن

النتائج

- يمكن اعتبار إنفاق الحكومة الصينية على انه إنفاق استهلاكي قصير المدى ولكن يمكن تحويلها الى نفقات استثمارية في المدى الطويل ’
- في الفترة الانتقالية للصين ’ تحولت من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى الدول ذات الدخل المرتفع وقد نجحت في ذلك باختيارها نموذج يفكر في النمو والتوزيع في آن واحد بدلا من اختيار نموذج موجه نحو النمو فقط ’ التوسيع في الرفاهية قد لا يكون استثمارا للمستقبل ’ لذلك يجب ان يكون الإنفاق الحكومي حذرا.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

بعد عرضنا للدراسات السابقة العربية منها والأجنبية تم الوقوف على عدد من نقاط الاختلاف مع الدراسة الحالية، وهي كالاتي:

الجدول رقم 01: يوضح أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوع	در1- ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف. در2- المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي الولائي. در3- أثر النفقات لعامة على النمو الاقتصادي النيجيري. در4- دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي و التنمية الاقتصادية في الصين.	دور رقابة المجلس الشعبي الولائي في توجيه القرارات و ترشيد الانفاق العام.
الهدف	در1- تهدف إلى تبيين الأهمية البالغة التي تحضي بها النفقات العامة في التحليل الاقتصادي، وكذا دورها في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، وتهدف أيضا إلى تبيان دور سياسة الانفاق العام في وضع التدابير التي تهدف بتحقيق المستوى العام للأسعار وبذلك محاربة التضخم. در2- تهدف إلى شرح وتحليل وتبسيط مختلف	تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور رقابة المجلس الشعبي الولائي في تحقيق فعالية في الانفاق العام الخاص بالولاية.

	نصوص المنظومة القانونية التي تحكم وتنظم المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي الولائي، وتهدف كذلك إلى تعميم المعرفة والترفيع في مستوى الثقافة القانونية المتخصصة في هذا المجال قصد توظيفهاوالاستفادة منها لكل من يهمه الأمر. در3- تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي النيجيري، وكذا التأكد من وجود العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2011. در4- هدفت هذه الدراسة إلى ابراز كيف استطاعت الصين بناء دولة اشتراكية حديثة بعد الازمة التي تعرضت لها سنة 2008.	
المنهجية	در1- التحليلي الوصفي در2- التحليلي الوصفي در3- التحليلي الوصفي در4- المقارنة	التحليلي الوصفي
بيئة الدراسة	در1- الجزائر در2- المجلس الشعبي الولائي بصفة خاصة در3- نيجيريا در4- الصين	مديريتي الصحة و الاستثمار العمومي بولاية أدرار
طبيعة الدراسة	دراسة حالة	دراسة حالة

من خلال عرضنا للاختلافات الموجودة بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة فالجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك عديد الفروقات ما بين الدراسات الحالة و الدراسات السابقة خصوصا ما يتعلق بطبيعة الدراسة و بيئة الدراسة، فالدراسة الحالية ركزت على معطيات و نتائج نشاطات قطاعي الصحة و الاستثمار العمومي على مستوى ولاية أدرار و هي معطيات و أرقام واقعية تعكس حقيقة أداء القطاعات المذكورة سابقا و تسمح لنا بالوصول إلى نتائج واقعية تسمح لنا بالخروج بتوصيات تستفيد منها مؤسسة الدراسة (مشو) كما أن بيئة الدراسة كانت على مستوى ولاية أدرار.

وقد اشتركت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في إما المتغير المستقل ألا وهو المجلس الشعبي الولائي كما تطرقت الدراسات السابقة إلى الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية والذي تم ربطه أحيانا بالنمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية، لكن دراستنا تم تحديد المتغير المستقل فيها ألا وهو رقابة ا لمجلس الشعبي الولائي وأثرها على ترشيد الإنفاق العام وتوجيه القرارات(المتغيرالتابع)

خلاصة الفصل:

يعد المجلس الشعبي الولائي أحد أهم المجالس المنتخبة نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية المحليتان و يعقد م ش و 03 دورات الأولى عادية و تعقد 04 مرات في السنة و الثانية غير عادية و تعقد عندما تقتضي الحاجة لها أما الثالثة فهي دورات استثنائية تعقد بقوة القانون، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض تعاريف النفقات العمومية وخصائصها وكذا تقسيمتها بالإضافة إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة وطرق ترشيدها باعتبار الرقابة هي الطريقة الأساسية أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه عرض دراسات سابقة منها دراستين باللغة العربية ودراستين باللغة الأجنبية.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

يشكل المجلس الشعبي الولائي احد أهم هيئات الرقابة البعدية للولاية المنتخبة من طرف مواطني الولاية، والذي يسهر على حسن تنفيذ المصالح الإدارية للولاية للبرامج المقترحة وصرف النفقات العامة الواردة بالميزانية معتمدا في ذلك على آليات رقابية عدة كلجان التحقيق، توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية، إلا أن أهم آلية هي مناقشة بيان نشاطات مصالح الولاية والذي يقدمه ويعرضه السيد الوالي على المجلس الشعبي الولائي هذا الأخير يقوم بتقديم اقتراحات وتوصيات تتمحور حول ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتوجيه القرارات المتعلقة بالتسيير الإداري

ولدراسة دور رقابة المجلس الشعبي الولائي في ترشيد الإنفاق العام وتوجيه القرارات تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم المجلس الشعبي الولائي لولاية أدرار

المبحث الثاني: رقابة المجلس الشعبي الولائي ودورها في توجيه القرارات وترشيد الإنفاق العام

المبحث الأول: تقديم المجلس الشعبي الولائي

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الجهاز الأساسي في الولاية لكونه يشكل الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية' ومن اجل ذلك خصه المشرع الجزائري بجملة من النصوص القانونية تعزيزا لصلاحياته ' لاسيما في دوره الرقابي حيث يسعى المجلس الشعبي الولائي إلى دور رقابي فعال يمكن أن يساهم من خلاله في ترشيد النفقات العمومية للدولة. وهذا بواسطة لجانه الرقابية لجنة المالية والاقتصاد، لجنة البيئة، لجنة التربية .....الخ

المطلب الأول: المجلس الشعبي الولائي ونظام سيره

لقد اعتمدت الجزائر على نظام الانتخاب كوسيلة في اختيار كافة أعضاء المجالس الشعبية الولائية لما في ذلك من تجسيد لفكرة الديمقراطية من جهة وضمان استقلالية المنتخب المحلي على السلطة المركزية من جهة أخرى.

أولا: المجلس الشعبي الولائي

ترتكز نشأة المجلس الشعبي الولائي على مبدأ الانتخاب كونه قاعدة ديمقراطية في الإدارة المحلية إذ أن المشاركة الشعبية في الحكم محليا تستوجب أن تكون هذه الهيئة من الشعب أساس الانتخاب المباشر والعام وعلى شروط تضمنتها القوانين المتعلقة منها بالانتخابات و بالنصوص التنظيمية المتعلقة بالبلدية والولاية ذلك أنها تجرى عن طريق الأول وتخص الثاني أما المجلس الشعبي المنتخب فيتكوم من منتخبين انتخبهم المواطنين عن طريق الاقتراع العام والمباشر على أساس قوائم انتخابية تتعلق بالدوائر الانتخابية كما يجب أن يتماشى عدد أعضاء المجلس مع عدد سكان الولاية مثلما ذكرنا سابقا.

مباشرة وبعد انتخابه يقوم المجلس الشعبي الولائي المنتخب بتعيين مكتبه ورئيسه وثلاث نواب عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية ويكون من بين النواب كاتب في أول دورة تلي الانتخابات.

يضع المجلس الشعبي للولاية نظامه الداخلي طبقا للقواعد العامة المحددة بمرسوم وهي مستقاة من قانون الولاية تتعلق بكيفية عمله.

يجتمع المجلس في أربع دورات عادية [1]، وتنعقد الدورات لمدة 15 يوم بينما يمكنه عقد دورات استثنائية بطلب من ثلثي أعضائه أو بطلب من الوالي إذا اقتضت الضرورة لذلك لا يمكنه إجراء المداولات إلا بحضور غالبية أعضائه أما الحالات الاستثنائية فهي منصوص عليها في القانون.

تعتبر مداولات المجلس قابلة للتنفيذ إلا إذا اعترضت مع القوانين المنظمة لصلاحيته.

[1] قانون 81_02 الصادر بتاريخ 14فبراير 1981المعدل لقانون الولاية 69_38

ثانيا: رئيس المجلس الشعبي الولائي

ينتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي رئيسا له من بين أعضائها بالاقتراع السنوي وبالأغلبية المطلقة وفي حالة ما تساوت الأصوات فيعين العضو الأكبر سنا ويختار الرئيس مساعدا أو أكثر ويقدمهم للمجلس ويعين من بينهم نواب ينوبون عنه.

إن الرئيس يمثل المجلس لدى المؤسسات الوطنية ولدى جميع الهيئات، يسهر على ضمان الأمن والنظام داخل مقر المجلس كما يعمل على احترام النظام الداخلي، يترأس أعضاء المجلس وينظم المناقشات يقوم بعلم المجلس بكل المسائل المتعلقة بالوضعية العامة للولاية [1]، يقوم بتفويض المنتخبين للتكفل بالعلاقات العامة كما يمكنه تعيين مستشارا له من بين المنتخبين ويطلع أعضاء المجلس بالقضايا المتعلقة بالمجلس وبالولاية كما يتولى إدارة النقاشات ويضبط النظام العام ويشكل ديوان من موظفي الولاية يعمل على نحو دائم ويطلع أعضاء المجلس على أحوال الولاية بشكل منتظم ومستمر.

1) ديوان الرئيس: وهو يعمل بدور دائم ويتكون من موظفين يختارهم الرئيس.

2) مكتب المجلس الشعبي الولائي: يتكون المكتب من الرئيس ومساعديه الذين يختارهما من بين الأعضاء ويقدمهما للمجلس من اجل المصادقة عليها.

يتمثل نظام سير المكتب في اجتماعه من خلال جلسات دورية منتظمة وبطلب من الرئيس وتتمثل مهامه في تحضير دورات المجلس الشعبي العادية والاستثنائية يقترح جدول الأعمال ويناقش القضايا الإدارية

وحسن سير النظام العام كما يضمن الوسائل الضرورية لسير العمل داخل المجلس.

المطلب الثاني: مهام المجلس الشعبي الولائي واختصاصاته

للمجلس الشعبي الولائي مهم يلتزم بها، وأهداف يصبو إلي تحقيقها لممارسة مهامه تستند لنظامه الداخلي المصادق عليه من طرف أعضاء المجلس وما تم النص في قانون الولاية ' بواسطة لجانه الدائمة أو الخاصة والتي تعقد مداولات بمصادقة أغلبية أعضائها، بحيث يجب أن يضمن تشكيل اللجان تمثيلا نسبيا يعكس التركيبة السياسية للمجلس كما يقوم بإنشاء لجان تحقيق للنظر في تسيير الإدارات العمومية ' وهذا بهدف ترشيد النفقات العمومية والمساهمة في تحقيق إعداد مخططات تنموية للولاية.

أولا: يقوم المجلس الشعبي الولائي تحت إشراف الحزب بوظيفة أساسية وهي التأكد من المطابقة الفعلية والحقيقية لممثلي الشعب للصفات الواجب توفرها في ممارسة السلطة (التمثيل السياسي) والتأكد من تطابق

[1] المادة من 34 وما يليها من قانون الولاية 90_09 الصادر بتاريخ 09افريل 1990

وتوافق القرارات الإدارية العملية بالأهداف التي سطرها الحزب والتي تعبر عن انشغالات المواطنين وعن رغباتهم المحلية على تراب ولايتهم.

يدلي المجلس بآرائه في القضايا المتعلقة بالولاية على كل المستويات وفي الاستشارات السابقة لمقررات الدولة أو على مستوى المقررات المتخذة محليا والتي تدخل ضمن اختصاصاته والمتعلقة أساسا في دفع عجلة التنمية المحلية والمساهمة في الحياة الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية وتتميز المجالس الشعبية الولائية عموما بثلاث مهام أساسية يمكن ترتيبها فيما يلي:

1) سلطة التداول: يمارس المجلس الشعبي الولائي صلاحيات التداول على مستوى ولايته يقوم بتوجيه وتنسيق مبادرات البلديات في كل القطاعات يدرس الميزانية الولائية ويصادق عليها كما يحدد أهدافها بما يخدم قطاعات التربية، الفلاحة 'الصناعة، للمجلس الشعبي الولائي الحق في البحث في القضايا الاقتصادية خلافا للمجالس العامة الموروثة عن الاستعمار والتي لم تكن ترتبط بقضايا اقتصادية ولاهي من اختصاصاتها بل بإمكان المجلس إنشاء وحدات اقتصادية مثل مؤسسات النقل الولائية، مؤسسات البناء، المركبات الرياضية، مدارس التكوين المهني، وغيرها مما يخدم بالضرورة التنمية المحلية للولاية وان احتاج فإن القانون يسمح للمجلس بالاستفادة ولاستماع لرؤساء المصالح والشركات وذوي الكفاءات وان كانوا من خارج المجلس إن اقتضت الضرورة وذلك كما أن للمجلس الحق في عقد دورة طارئة بطلب من ثلثي أعضائه للبث في القضايا الهامة للولاية خارج الدورات العادية.

تنقسم اختصاصات المجالس الشعبية الولائية إلى قسمين هامين هم:[1]

1)اختصاصات تقليدية: وتتلخص في أوجه الإدارة العامة والمتمثلة في إدارة أملاك الدولة العقارية والتصويت على قبول الهبات إقرار الصفقات العمومية، إنشاء المرافق المحلية، تعيين الموظفين اللواءين العاملين مع المجلس الولائي المنتخب وأجورهم بالإضافة إلى الوظيفة المالية المتعلقة بالمصادقة على الميزانية بعد دراستها واتي تعدها الهيئة التنفيذية (مديرية الدارة المحلية) تحت إشراف الوالي تضم قسمين وهما قسم التسيير والتجهيز في شكلين في الميزانية الابتدائية والميزانية التكميلية للولاية.

2) اختصاصات اقتصادية واجتماعية: لقد ركز كل من الميثاق الوطني و قانون البلدية على الدور الذي تلعبه المجالس الشعبية الولائية في التنمية الاقتصادية من خلال الاختصاصات حسب قانون الولاية (69_38) والتي يمكن ترتيبها كما يلي:

- الإنعاش الاقتصادي والتجهيز

[1] رحالي محمد ،النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية ،دراسة حالة المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران ،سنة 2012-2013

- الفلاحة والزراعة
- التنمية الخاصة بالصناعات والصناعات التقليدية
- التنمية السياحية
- النقل، التسويق، الإسكان، التهيئة العمرانية
- التنمية الاجتماعية
- الرقابة على المؤسسات

2) المهمة الاستشارية: إن الدور الاستشاري للمجلس يكمن في إدلائه بالاقتراحات و الآراء المتعلقة بمحاضر التنفيذ و تقرير نشاط الوالي بصفته ممثلا للدولة[1]

في الحقيقة إن دور المجلس الشعبي للولاية قد اقتصر على المصادقة على برامج التنمية الذي يعده الوالي ممثل السلطة المركزية، واقتصر كذلك على ضرورة تقديم تقارير إلى محافظة الحزب عن كافة النشاطات على مستوى الولاية

3) مهمة تنشيط البلديات: انطلاقا من الأهمية التي أخذتها الولاية كممثل سياسي متميز للسلطة المركزية (الوالي والمديريات التنفيذية) من خلال تكامل البلدية والولاية في إنجاز المشاريع الاقتصادية الجارية في الولاية، يساهم مجلس الولاية في تنشيط وتفعيل البلديات بفضل المساهمات والإعانات المادية التي يقدمها لها.

أهداف المجلس الشعبي الولائي :[2]

– المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية؛

–ترقية مختلف القطاعات؛

–تشجيع وتمويل الاستثمارات في الولاية؛

–المساهمة في برامج ترقية التشغيل؛

–المساهمة في انجاز برامج السكن؛

–تلبية الحاجات الجماعية كالمساعدات، رعاية الطفولة، الأشخاص المسنين؛

–متابعة وتنفيذ المخططات الموضوعة؛

–الحرص على حسن سير الإدارة والمرافق العامة؛

–تفعيل دور الرقابة في تحقيق التنمية المحلية.

[1] المادة 78 من قانون 81_02 مرجع سابق

[2] مقابلة شخصية مع السيد رئيس لجنة المالية والاقتصاد يوم 2020/5/24

المطلب الثالث: لجان المجلس الشعبي الولائي

يضم المجلس الشعبي الولائي مجموعة من اللجان وهو ما يظهره الشكل أدناه

الشكل 1: الهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي الولائي

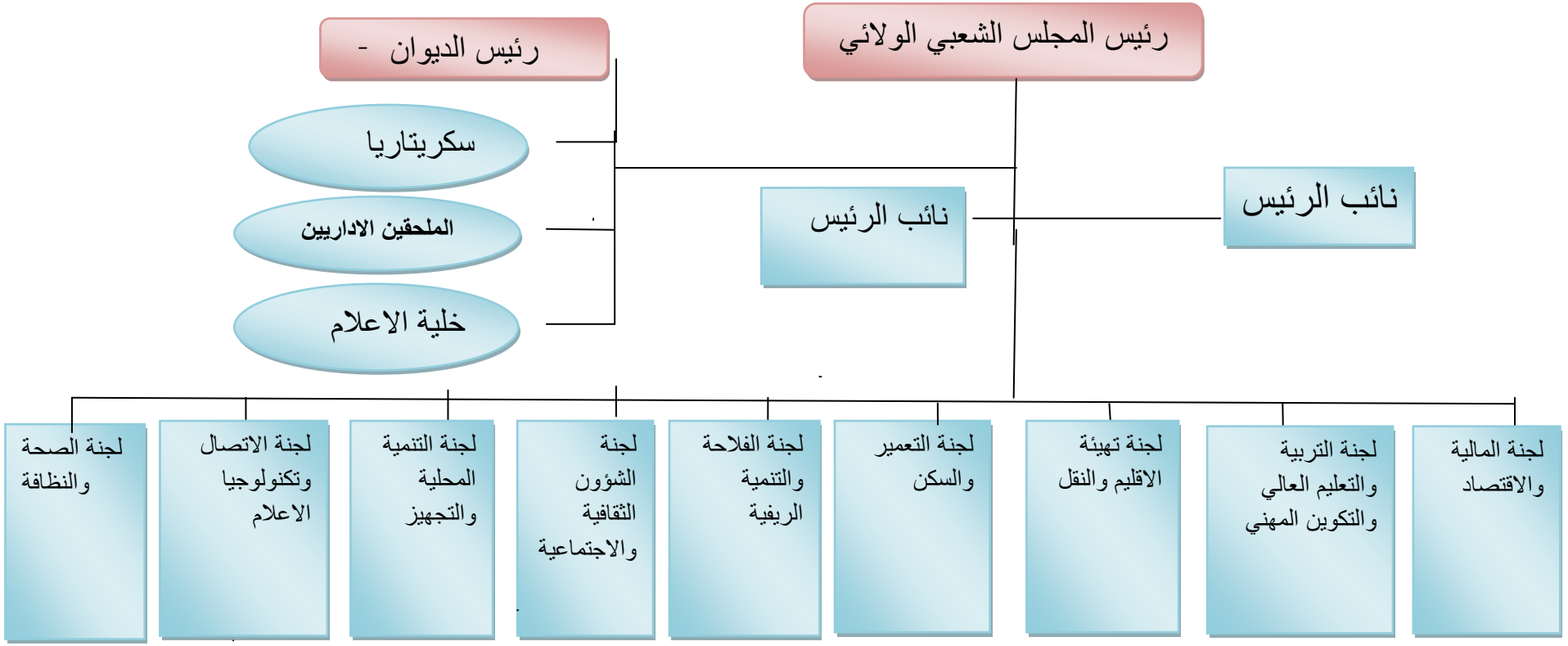

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المجلس الشعبي الولائي

تتكون كل لجنة من (06) أعضاء على الأقل أما النواب والمقررون فيتم تعيينهم بعد استشارة رئيس المجلس.

يرأس كل لجنة رئيس ويساعده نائب ومقرر يمكن للمنتخب داخل لجنة ما إن يحضر أشغال اللجان الأخرى كملاحظ لا يتم التصويت إلا بحضور الأغلبية لكن المناقشات تصح مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين

إن التغييرات الحاصلة داخل المجتمع أثرت مباشرة على عمل المجالس الشعبية الولائية واختصاصاتها التي زادت مع ظهور الثورة الزراعية بحيث إن عدد اللجان قد زاد.

وأصبح من الممكن أنشاء 5 لجان عوض 3الا أن التعديلات التي جاء بها قانون (81_02) المعدل لقانون الولاية السابق قيد عدد اللجان الدائمة بأربعة لجان مع إمكانية المجلس من تشكيل لجنة مؤقتة في أي لحظة لدراسة قضية خاصة وأما اللجان فهي:

- لجنة المالية والاقتصاد
- لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني
- لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام
- لجنة تهيئة الإقليم والنقل
- لجنة التعمير والسكن
- لجنة الفلاحة والتنمية الريفية
- لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية
- لجنة التنمية المحلية والتجهيز
- لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة
- لجنة المالية والاقتصاد :تتكفل اللجنة بما يلي[1]

✓ دراسة الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري وإعداد التقارير بشأنهما

✓ دعم المؤسسات التابعة للولاية

✓ تخصيص مساعدات مالية للجمعيات والبلديات

[1] المادة 18 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012

الجدول 02): أعضاء لجنة المالية والاقتصاد

الرقم	تسمية اللجنة	تشكيلة اللجنة		
01	الاقتصاد والمالية	عدد الاعضاء	الصفة	الانتماء السياسي
			رئيسا	جبهة التحرير الوطني
			نائبا للرئيس	جبهة التحرير الوطني
			مقررا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	جبهة التحرير الوطني
			عضوا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	الجبهة الوطنية الجزائرية
			عضوا	جبهة التحرير الوطني
			عضوا	جبهة التحرير الوطني
			عضوا	جبهة التحرير الوطني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

02) لجنة الصحة و الثقافة و حماية البيئة:[1]

- ✓ تحسين الخدمات الصحية وتطويرها
- ✓ تدعيم الوقاية والصحة المدرسية و الجامعية
- ✓ المساهمة في الخريطة الصحية

الجدول (03) أعضاء لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة

02	الصحة و النظافة و حماية البيئة	عدد الاعضاء	رئيسا	حركة مجتمع السلم
			نائبا للرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
			مقررا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	جبهة المستقبل
			عضوا	التجمع الوطني الديمقراطي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

[1] مادة 25 من قانون 7/12

03)لجنة التعمير والسكن وتتكفل بما يلي : [1]

- ✓ متابعة انجاز البرامج السكنية والمرافق العمومية
- ✓ مخطط الولاية واستغلال بنك المعلومات
- ✓ المخطط الولائي للتهيئة العمرانية والمحافظة على الطابع المعماري للولاية.

الجدول (04) أعضاء لجنة التعمير والسكن

الرقم	تسمية اللجنة	تشكيلة اللجنة		
03	التعمير والسكن	عدد الاعضاء	الصفة	الانتماء السياسي
			رئيسا	جبهة التحرير الوطني
			نائبا للرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
			مقررا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	جبهة المستقبل
			عضوا	جبهة التحرير الوطني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

04) لجنة التربية والتعليم والتكوين المهني وتتكفل بما يلي:[2]

- ✓ متابعة القطاع التربوي لتحقيق نتائج مشجعة
- ✓ تنشيط التكوين المهني والتعليم عن بعد ومحو الأمية

تشجيع البحث العلمي ومرافقة شؤون جميع الطلبة الجامعيين

الجدول (05) أعضاء لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

		تشكيلة اللجنة		
04	التربية و التعليم العالي والتكوين المهني	عدد الاعضاء	الصفة	الانتماء السياسي
			رئيسا	التجمع الوطني الديمقراطي
			نائبا للرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
			مقررا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	الجبهة الوطنية الجزائرية
			عضوا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	جبهة التحرير الوطني

[1] مادة 02 من قانون 07/12

[2] مادة 22 من قانون 07/12

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

05)لجنة الشؤون الثقافية و الاجتماعية تتكفل بما يلي [1]

- ✓ تشجيع التعليم القرآني
- ✓ التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة
- ✓ الضمان الاجتماعي والتقاعد
- ✓ الكوارث الطبيعية
- ✓ الأسرة والآفات الاجتماعية
- ✓ النشاط الرياضي، الثقافي التربوي والترفيهي
- ✓ حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي
- ✓ تفعيل السياحة

الجدول (06) أعضاء الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية و الأوقاف والشباب والرياضة

05	الشؤون الاجتماعية و الثقافية والشؤون الدينية و الأوقاف و الشباب و الرياضة	عدد الاعضاء	رئيسا	جبهة التحرير الوطني
			نائبا للرئيس	جبهة التحرير الوطني
			مقررا	جبهة المستقبل
			عضوا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	الجبهة الوطنية الجزائرية
			عضوا	حركة مجتمع السلم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

06) لجنة الفلاحة والتنمية الريفية وتتكفل بما يلي :[2]

- ✓ المبادرة في مجال حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وترقيتها
- ✓ العمل على تسوية العقار الفلاحي
- ✓ تنشيط القطاع لتغطية الناطق بالقنوات المختلفة
- ✓ معالجة ظاهرة صعود المياه المالحة

[1] مادة 21 من قانون 07/12

[2] مادة 19 من قانون 07/12

الجدول (07) لجنة الري والفلاحة والتنمية الريفية

06	لجنة الري والفلاحة والتنمية الريفية		رئيسا	التجمع الوطني الديمقراطي
			نائبا للرئيس	جبهة التحرير الوطني
			مقررا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	جبهة المستقبل
			عضوا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	التجمع الوطني الديمقراطي
			عضوا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	جبهة التحرير الوطني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

07) لجنة التنمية المحلية و التجهيز :[1]

- ✓ تقديم التحفيزات للمستثمرين
- ✓ توجيه الاستثمار في قطاعي الفلاحة والسياحة
- ✓ العمل على خلق مناخ استثماري
- ✓ خلق فرص عمل في قطاعات الاستثمار لامتصاص البطالة

العمل على فك العزلة من خلال تعميم الطاقة والكهرباء الريفية

الجدول (08) لجنة التنمية المحلية والتجهيز

الرقم	تسمية اللجنة	تشكيلة اللجنة		
07	التنمية المحلية والتجهيز	عدد الاعضاء	الصفة	الانتماء السياسي
			رئيسا	حركة مجتمع السلم
			نائبا للرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
			مقررا	جبهة التحرير الوطني
			عضوا	الجبهة الوطنية الجزائرية
			عضوا	جبهة المستقبل
			عضوا	جبهة التحرير الوطني
			عضوا	جبهة التحرير الوطني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

[1] المادة 26 من قانون 07/12

08) لجنة تهيئة الإقليم والنقل وتتكفل بما يلي[1]

- ✓ متابعة الطرقات وصيانتها وتصنيفها
- ✓ المساهمة في إعداد مخطط النقل وتنفيذه
- ✓ المشاركة في المخططات ذات البعد الجهوي والوطني حسب النصوص التشريعية المعمول بها

الجدول (09) أعضاء لجنة تهيئة الإقليم والنقل

08	تهيئة الإقليم والنقل	بوخاري عبد الكريم	رئيسا	جبهة التحرير الوطني
		ولد نصير رشيد	نائبا للرئيس	التجمع الوطني الديمقراطي
		بظفر فاطمة	مقررا	جبهة التحرير الوطني
		معطالله ناجم	عضوا	حركة مجتمع السلم
		بقباق الطيب	عضوا	جبهة التحرير الوطني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

09) لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام تتكفل بما يلي[2]

- ✓ ترقية الأداء الإعلامي
- ✓ المساهمة في الفضاءات الإعلامية المختلفة
- ✓ العمل على توفير نوعية وسائل الاتصال

الجدول (10) لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام

09	الاتصال و تكنولوجيا الإعلام	عدد الاعضاء	رئيسا	الجبهة الوطنية الجزائرية
			نائبا للرئيس	الجبهة الوطنية الجزائرية
			مقررا	الجبهة الوطنية الجزائرية
			عضوا	حركة مجتمع السلم
			عضوا	الجبهة الوطنية الجزائرية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ديوان المجلس الشعبي الولائي

[1] المادة 24 من قانون 07/12

[2] المادة 23 من قانون 07/12

المبحث الثاني: رقابة المجلس الشعبي الولائي ودورها في توجيه القرارات وترشيد الإنفاق

(دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية أدرار)

يعمل المجلس الشعبي على إنشاء لجنة تحقيق والتي تعتبر بمثابة آلية من آليات الرقابة حيث تقوم اللجنة بالنظر في الحسابات الختامية وتعزيز هيئات الرقابة الخارجية، بناءا على ذلك يتم تحميل السلطة التنفيذية مسؤولية علاج أوجه القصور التي كشفت عنها عملية التدقيق وهو ما يساعد على اتخاذ إجراءات ملموسة في سبيل التحسين

المطلب الأول: عرض بيان نشاطات مصالح الولاية لسنة 2018

تطبيقا لأحكام المادة 109 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية، يقوم السيد الوالي بعرض بيان نشاطات مصالح الولاية على المجلس الشعبي الولائي، الذي يناقش هذا البيان ويقدم اقتراحاته بغرض ترشيد الإنفاق العام وتوجيه بعض القرارات التي من شانها أن تحسن من أداء المديريات المتواجدة على مستوى الولاية.

لقد قمنا بأخذ قطاعين:

قطاع الصحة وقطاع الاستثمار العمومي والذين يشرف عليهما مديرية الصحة ومديرية البرمجة ومتابعة تنفيذ الميزانية.

أولا: نتائج نشاط قطاع الصحة

1- النشاطات الإستشفائية:

الجدول (11): يمثل معدل الإقامة للمؤسسات العمومية الإستشفائية بولاية أدرار

المؤسسة العمومية الإستشفائية	عدد الأسرة	عدد القبول	عدد الأيام الإستشفائية	نسبة استغلال الأسرة %	معدل الإقامة
أدرار	330	11707	57271	55	5
120 سرير أدرار	120	967	6190	87	6.22
تيميمون	168	6488	22111	44.97	3.38
رقان	141	4338	16840	32.72	04
أولف	60	26831	66814	75	6

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على البيان السنوي لوالي ولاية أدرار

إن مؤشر معدل الإقامة بالنسبة للمؤسسات العمومية الإستشفائية بالولاية يبعث على الارتياح، وقريب جدا من المعدل الوطني مما يدل على نجاعة التكفل الطبي للمرضى وتوفير الكشوفات الطبية والتحاليل المخبرية التي تساعد الطبيب في التشخيص المبكر للمرضى ووصف العلاج المناسب للتطبيب.
(علما أن المعدل الوطني هو 03 أيام).

1- <u>النشاطات المنجزة في إطار الشراكة شمال جنوب (التوأمة):</u>

سجل قطاع الصحة استقبال فرق طبية متعددة الاختصاصات التابعة للمراكز الإستشفائية الجامعية أو ناشطة تحت جمعيات معتمدة في الصحة. استفاد من خلالها سكان المنطقة من فحوصات طبية وعمليات جراحية و خاصة مع قلة بعض التخصصات بالمؤسسات العمومية الصحية للولاية.

الجدول (12) يمثل النشاطات المنجزة في إطار الشراكة شمال _ جنوب

	في إطار التوأمة		خارج إطار التوأمة	
	2017	2018	2017	2018
فحص طبي	5363	557	2801	5599
عملية جراحية	314	45	599	725

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار سنة 2018

أ- <u>المركز الاستشفائي الجامعي سيدي بلعباس:</u>

الجدول (13) يمثل عدد النشاطات المنجزة في إطار الشراكة بين ولاية أدرار وولاية سيدي بلعباس

عدد المهمات	الفرق الطبية	النشاطات المنجزة
01	فرقة متخصصة في كل من: جراحة المخ والأعصاب الإنعاش والتخدير طب الأمراض الصدرية	96 فحص في مجال جراحة المخ والأعصاب 111 فحص في طب الأمراض الصدرية 25 إنعاش وتخدير (232 فحص) القيام بـ 12 عملية جراحية في مجال جراحة المخ و الأعصاب

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

تجدر الإشارة أن سنة 2018 عرفت توقف نشاطات التوأمة وهذا بسبب اضطراب الأطباء المقيمين خلال هذه السنة.

ب- المركز الاستشفائي الجامعي مصطفى باشا مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بألوف:

الجدول (14) يمثل عدد النشاطات المنجزة في إطار الشراكة بين المركز الاستشفائي الجامعي مصطفى باشا والمؤسسة العمومية الإستشفائية بألوف

عدد المهمات	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
03	فرقة طبية متخصصة في: طب الأطفال جراحة عامة أمراض القلب والشرايين أمراض الأنف الأذن والحنجرة طب العيون	القيام بـ: 295 فحص 22 طب الأطفال 85 جراحة عامة 30 أمراض القلب والشرايين 71 (الأنف الأذن والحنجرة) 87 طب العيون إجراء 20 عملية جراحية

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

ج- المركز الاستشفائي الجامعي مصطفى باشا مع المؤسسة العمومية الإستشفائية أدرار:

الجدول (15) يمثل عدد النشاطات المنجزة في إطار الشراكة بين المركز ألاستشفائي مصطفى باشا والمؤسسة العمومية الإستشفائية أدرار

عدد المهمات	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
01	فرقة متخصصة في ربط الشريان بالوريد و زرع الكلى	30 فحص طبي. و القيام بـ 13 عملية جراحية في مجال ربط الشريان بالوريد.

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

2- النشاطات الطبية خارج إطار التوأمة:

1. المؤسسة العمومية الإستشفائية أدرار:

الجدول (16) يمثل عدد النشاطات المنجزة خارج إطار الشراكة بين جمعية تجمي بغرداية والمؤسسة العمومية الإستشفائية بأدرار

عدد المهمات	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
01	فرقة طبية متخصصة بالتنسيق مع جمعية تجمي من ولاية غرداية	إجراء 1293 فحص طبي في: ➢ إجراء 834 فحص في طب العيون ➢ 305 فحص في طب الأنف الأذن والحنجرة ➢ 154 فحص في طب أمراض الروماتيزم

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

2. المؤسسة العمومية الإستشفائية أولف:

الجدول (17) يمثل عدد النشاطات المنجزة خارج إطار الشراكة بين جمعية تجمي بغرداية مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بأولف.

عدد المهمات	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
02	فرقتين طبيتين متخصصتين بالتنسيق مع جمعية تجمي من ولاية غرداية	➢ إجراء 637 فحص في طب العيون، 154 عملية، 70 فحص في جراحة الأطفال و34 عملية جراحية ➢ 350 فحص في طب الأنف الأذن و الحنجرة و 87 عملية جراحية

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

ج- المؤسسة العمومية الإستشفائية تيميمون:

الجدول (18) يمثل عدد النشاطات المنجزة خارج إطار الشراكة بين جمعيتي الوفاق والعيون بتلمسان والمؤسسة العمومية الإستشفائية تيميمون

عدد المهمات	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
02	فرقتين طبية متخصصة مع كل من جمعية الوفاق و جمعية العيون لولاية تلمسان:	إجراء 2120 فحص في مجال طب العيون 60 فحص في طب العظام 118 فحص في طب الأنف الأذن والحنجرة 25 فحص في طب النساء والتوليد 257 عملية جراحية في طب العيون 27 عملية جراحية في طب النساء والتوليد

		01 عملية في جراحة العظام

د- المؤسسة العمومية الإستشفائية رقان:

الجدول (19) يمثل الأنشطة المنجزة خارج إطار الشراكة في رقان

المؤسسة	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
المؤسسة العمومية الإستشفائية رقان	فرقتين طبيتين متخصصتين بالتنسيق مع جمعية الغيت القادم	طب الأنف الأذن والحنجرة: (289 فحص + 110 عملية جراحية) جراحة العظام 12 عملية جراحية

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

هـ- المؤسسة العمومية الإستشفائية تينركوك:

الجدول (20) يمثل عدد النشاطات المنجزة بالمؤسسة العمومية الإستشفائية لتينركوك خارج عملية الشراكة

المؤسسة	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية تينركوك	فرقتين طبيتين متخصصتين بالتنسيق مع جمعية الغيت القادم	طب الأنف الأذن والحنجرة: 270 جراحة تقويم العظام: 42 الأمراض الجلدية: 97 طب جراحة الأطفال: 72 الجراحة العامة: 42 أمراض الكلى: 56

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية ادرار2018

1-3نشاطات طبية في إطار التوأمة الداخلية:

بين المؤسسة العمومية الإستشفائية أدرار والمؤسسة العمومية أولف:

الجدول (21) يمثل عدد النشاطات المنجزة في إطار التوأمة الداخلية بين المؤسسة العمومية الإستشفائية أدرار و المؤسسة العمومية الإستشفائية أولف

عدد المهمات	الفرقة الطبية	النشاطات المنجزة
01	فرقة متخصصة في: الجراحة العامة، طب العظام و الرضوض.	إجراء 23 فحص في الجراحة العامة. 35 فحص في طب العظام 10 عمليات جراحية

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

3- <u>التطبيب عن بعد:</u>

عرفت سنة 2018 عملية التطبيب عن بعد بالمؤسسة العمومية الإستشفائية أدرار وذلك بتخصيص قاعة واسعة مزودة بوسائل طبية وأجهزة لوجستيكي حديثة ووسائل الإعلام الآلي، بالإضافة إلى طاقم تقني يشرف على هذه العملية.

وقد استفاد من هذه التقنية (77) مريضا من خلال تواصلهم مع الأطباء الأخصائيين بالمراكز الإستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية الأخرى.

4- الخرجات التفتيشية:

شرعت مديرية الصحة والسكان خلال هذه السنة بالقيام بإجراءات التفتيش والمراقبة لجميع هياكل الصحة العمومية والخاصة، وذلك لغرض احترام القوانين المعمول بها في مجال ترقية الصحة والمتمثلة فيما يلي:

الجدول (22) يمثل عدد الخرجات التفتيشية من طرف مديرية الصحة والسكان لكلا القطاعين العام والخاص

القطاع	المؤسسة	عدد الزيارات	الإجراءات المتخذة
القطاع العام	المؤسسة العمومية الإستشفائية	32	توجيه تنبيهات كتابة لتحسين بعض الوضعيات و النقائص.
	المؤسسة العمومية للصحة الجواري	31	إنزال عدد عقوبات لعدد معتبر من المقصرين لعدم تطبيق توجيهات و تعليمات الوصاية.
القطاع الخاص	صيدليات الخواص	55	توجيه إنذارات، توبيخيات و إعارات لبعض الصيادلة لعدم احترام مواعيد المداومة و لعدم تواجدهم الدائم بالصيدليات.
	العيادات الطبية العامة	36	مراسلة الممارسين المعنيين لرفع النقائص المسجلة
	العيادات الطبية الأخصائية	22	توقيف مؤقت لأحدى العيادات الطبية الخاصة لعدم احترام قوانين الاستخلاص المعمول بها.
	عيادة جراحة الأسنان	21	مراسلة الممارسين المعنيين لرفع النقائص المسجلة.

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيان السيد والي ولاية أدرار 2018

5- أهم إنجازات قطاع الصحة خلال سنة 2018:

- توسيع عملية التوأمة إلى مراكز إستشفائية جامعية أخرى تتوفر على اختصاصات غير متوفرة في القطاع حاليا؛
- تدعيم نوعي وكمي للبعثة الكوبية المتخصصة في صحة الأم والطفل؛
- تعميم النظام المعلوماتي للتسيير على مستوى جميع المؤسسات العمومية؛
- توسعة مكاتب الفحوصات الطبية الأخصائية بالعيادات المتعددة الخدمات من 23 مكتب إلى 39 مكتب وذلك لتقريب الصحة من المواطن؛
- الاستمرار في تنفيذ مخطط التكوين المتواصل لسنة 2018، الذي يضم 14 محورا استفاد منه لحد الآن جميع الموظفين بمختلف أسلاكهم.
- تجهيز ووضع في الخدمة أربعة عيادات متعددة الخدمات على مستوى البلديات التالية:
- العيادة المتعددة الخدمات بقصر قدور؛
- العيادة المتعددة الخدمات ببلدية تماست؛
- العيادة المتعددة الخدمات ببلدية تمقطن؛
- العيادة المتعددة الخدمات ببلدية تيميمون تم تجهيزها وسيتم وضعها في الخدمة بداية شهر فيفري القادم؛
- الاستلام النهائي لمركز مكافحة السرطان؛
- تقدم كبير في وتيرة إنجاز مستشفى 240 سرير حيث بلغ نسبة 98 %؛
- الاستلام النهائي لمستشفى الأمراض العقلية 120 سرير؛
- تقدم ملموس في وتيرة إنجاز مستشفى 60 سرير بالقروةومثيله بزاويةكنته حيث بلغت النسبة 45%؛
- الشروع في تجهيز مركز مكافحة السرطان؛
- الشروع في تجهيز مستشفى 60 سرير ببرج باجي مختار؛
- تكملة تجهيز الأمومة الحضرية 60 سرير تيميمون؛
- تم اقتناء 06 من ضمن 13 سيارة إسعاف المبرمجة للاقتناء على أن يتم استلام الباقي خلال شهر فبراير القادم؛
- الانتهاء من مراجعة الخارطة الصحية للهياكل المتواجدة بمقر الولاية (تحويل مستشفى 120 سرير إلى المؤسسة الإستشفائية للأم والطفل- تحويل الأمومة الحضرية 60 سرير بأدرار إلى مؤسسة إستشفائية خاصة لأمراض الأذن الأنف والحنجرة وكذا أمراض العيون)؛
- التوصل إلى استصدار مراسيم الإنشاء لكل من مستشفى 60 سرير ببرج باجي مختار، مركز مكافحة السرطان ومستشفى الأمراض العقلية؛

- إيداع ملف كامل على مستوى الوزارة الوصية فيما يتعلق بتقديرات ميزانيات وجداول تعداد المستخدمين بهاته الهياكل؛
- إعادة تهيئة وإعادة تنظيم الاستعمالات الطبية الجراحية على مستوى مستشفى ابن سينا؛
- إعادة تهيئة العديد من العيادات المتعددة الخدمات (تينركوك، فونوغيل، تسابيت)؛
- وضع حيز الخدمة عدد معتبر من قاعات العلاج.

ثانيا: قطاع الاستثمار العمومي

إن ولايتنا ومن خلال تنفيذ البرامج المسطرة أصبحت ورشة كبيرة في قطاعات متعددة وحساسة بفضلها حققت حصيلة تنموية نوعية وكمية هائلة استجابت إلى حد مقبول من المتطلبات والاهتمامات للمواطن فيما يخص قطاعات: الري، الأشغال العمومية، التربية، التكوين المهني، الصحة، الخدمات الاجتماعية والثقافية، الشباب والرياضة، الكهرباء والغاز، السكن، والحد من ظاهرة البطالة..... إلخ.

ويكمن إجمالي هذا النشاط في:

1) البرامج القطاعية الغير ممركزة:

1.1. البرنامج العادي (حساب التخصيص الخاص رقم 302.145):

يضم هذا البرنامج البواقي من البرامج الجارية لكل من:

- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش حساب التخصيص الخاص رقم 120-302 (2005-2009)
- برنامج دعم النمو الاقتصادي حساب التخصيص الخاص رقم 134-302 (2010-2014)
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 ما سجل منه خلال سنتي (2015-2016)، إضافة إلى البرامج المسطرة والمسجلة لسنتي (2017-2018).

2.1 تسجيلات شريحة2018:

لقد استفادت ولاية أدرار لحساب سنة 2018 في البرنامج القطاعي، من غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 6.570.000.00,00 **دج** ثم بموجبه تسجيل 09 عمليات لفائدة قطاعات (الصناعة، الموارد المائية، الغابات، الأشغال العمومية والمنشآت الإدارية)

كما تم إعادة تقييم 35 عملية بغلاف مالي إجمالي قدره 2.550.200.000,00 دج مقسمة حسب القطاعات كما يلي:

- السياحة: عملية واحدة بغلاف مالي 300.000,00 **دج.**
- الأشغال العمومية: عمليتين بغلاف مالي 760.000.000,00 **دج.**
- المنشآت الإدارية: 10 عمليات بغلاف مالي 512.400.000,00 **دج.**
- التعليم العالي: عملية واحدة بغلاف مالي 17.000.000,00 **دج.**

- الشبيبة والرياضة: 05 عمليات بغلاف مالي 70.000.000,00 **دج**.
- الصحة: عملية واحدة بغلاف مالي 450.000.000,00 **دج**.
- التعمير: عملية واحدة بغلاف مالي 100.000.000,00 **دج**.
- السكن: 04 عمليات بغلاف مالي 435.400.000,00 **دج**.

3.1. البرامج السارية المفعول إلى غاية 2018/12/31:

البرنامج الساري المفعول للبرامج القطاعية غير الممركزة (PSD) إلى غاية 2018/12/31، يحتوي على 500 عملية بغلاف مالي إجمالي قدره 184.321.913.000,00 دج بحيث وصلت الاستهلاكيات الإجمالية إلى 130.733.573.000,00 دج والباقي للإنجاز يقدر بـ: 53.588.340.000,00دج أي بنسبة الانجاز المالي بنسبة 71%

4.1. تطهير مدونة العمليات (الاختتام):

مع نهاية سنة 2018 لقد تم اختتام 550 عملية بغلاف مالي إجمالي قدره 10.989.755.000,00دج

5.1. اعتمادات الدفع المسخرة للبرامج القطاعية:

لقد استفادة ولاية أدرار لحساب البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD) بعنوان سنة 2018 من اعتمادات الدفع تقدر بـ 12.178.280.000,00دج، يضاف إليها مبلغ قدره 8.631.712.053,60دج (الباقي من اعتمادات الدفع للبرنامج الخاص لتنمية مناطق الجنوب والبرنامج العادي إلى غاية (2017/12/31)، بحيث يصبح إجمالي اعتمادات الدفع يقدر بـ: 20.809.992.053,60دج.

استهلاكات اعتمادات الدفع الموقفة إلى غاية 2018/12/31 وصلت إلى 10.469.533.608,38دج أي بنسبة استهلاك تقارب 50%.

6.1. مقررات تغيير المواصفات وهيكلة الكلفة:

لقد قامت مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية خلال سنة 2018 من تحضير وإمضاء 189 مقرر ما بين تغيير للمواصفات وهيكلة الكلفة، حسب كل قطاع كما يلي:

- الفلاحة: مقررين
- السياحة: مقررين
- الموارد المائية: 18 مقرر
- الغابات: 07 مقررات
- البيئة: 01 مقرر
- الأشغال العمومية: 21 مقرر
- النقل: 03 مقررات
- الإدارة المحلية: مقررين

- التجهيزات العمومية: 49 مقرر
- الحماية المدنية: 01 مقرر
- التربية: 11 مقرر
- التكوين المهني: 04 مقررات
- الصحة: 17 مقرر
- الشباب والرياضة: 29 مقرر
- التعمير، الهندسة والبناء: 13 مقرر
- التجارة: 01 مقرر
- السكن: 07 مقررات

2) المخططات البلدية للتنمية (P.C.D):

2_1 تسجيلات شريحة 2018:

لقد استفادة ولاية أدرار في إطار برامج المخططات البلدية للتنمية لسنة 2018 من غلاف مالي إجمالي قدره: 2.200.000.000,00دج، تم تسجيل من خلاله 226 عملية لفائدة 28 بلدية بمبلغ 2.200.000.000,00دج،والتي مست مختلف القطاعات الحيوية منها المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، فك العزلة، التهيئة، الإنارة العمومية، البناءات المدرسية (أقسام للتوسيع) .... إلخ.

2_2 البرامج السارية المفعول إلى غاية 2018/12/31:

إن البرنامج الساري المفعول للمخططات البلدية للتنمية، إلى غاية 2018/12/31 يحتوي على 250 عملية بغلاف مالي إجمالي قدره 3.377.516.000,00دج، بحيث وصلت الاستهلاكيات الإجمالية إلى 2.085.415.000,00دج،والباقي للإنجاز يقدر بـ 1.292.101.000,00دج، أي بنسبة إنجاز مالي 62%.

2_3 تطهير مدونة العمليات (الاختتام):

إن عدد العمليات المختتمة في إطار المخططات البلدية للتنمية لسنة 2018، وصل إلى 121 عملية بغلاف مالي إجمالي قدره 995.082.000,00دج.

2_4 اعتمادات الدفع المسخرة للمخططات البلدية للتنمية:

لقد استفادة ولايتنا في إطار المخططات البلدية للتنمية، من اعتمادات الدفع لحساب سنة 2018 تقدر بـ 2.200.000.000,00دج، يضاف إليها مبلغ قدره 281.132.000,00دج، (الباقي من اعتمادات الدفع إلى غاية 2017/12/31)، بحيث يصبح إجمالي الاعتمادات يقدر بـ 2.481.132.000,00دج، تم استهلاك منها مبلغ 1.786.345.000,00دج، أي بنسبة استهلاك وصلت إلى 72%.

المطلب الثاني: مناقشة البيان السنوي للسيد الوالي لسنة 2018 من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي.

بعد عرض النتائج السالفة الذكر من قبل مدير الصحة ومدير البرمجة ومتابعة الميزانية، قام أعضاء المجلس الشعبي الولائي بمناقشة النتائج، وهذا بتوجيه أسئلة لمدير الصحة ومدير البرمجة ونتابعه الميزانية، وكانت المسائلة ونتائجها على النحو الآتي:

أولا: المداخلات

تمت المسائلة من خلال توجيه الأسئلة من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي والتي ضمت ما يلي:

1_**المتدخل الأول:** رئيس المجلس الشعبي الولائي وكانت مداخلته كالآتي،

– مدونة الميزانية الإضافية للولاية مضغوطة بالمشاريع ولا بد علينا كمجلس أن نظهر هذه المدونة لكي نسجل مشاريع جديدة تابعة من أفكار الساعة الأعضاء.

2–**المتدخل الثاني:** نائب رئيس لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية وكانت مداخلته كالآتي:

– عند كل دورة لابد أن نقف ومدى تنفيذ التوصيات للدورة السابقة؛

– مدونة الميزانية القادمة تكون على الشكل التالي إحصاء لكل العمليات وتصنف في جداول:

- العمليات المنتهية لوحدها؛
- العمليات قيد الدراسة؛
- عمليات في طور الانجاز؛
- إعانات صندوق الضمان والتضامن.

– أما فيما يخص اختصاص طب العيون هناك من يريد فتح عيادة ولكن يواجه عراقيل لابد من تسهيلات في هذا الأمر.

3–**المتدخل الثالث:** نائب رئيس لجنة التعمير والسكن وكانت مداخلته كالتالي:

– السلام عليكم سيدي الرئيس، سيدي الوالي بالنسبة للحي 60 مسكن تيميمون ياحبذا لو نخصص لهم مبلغ مالي لإعادة شبكة الصرف الصحي؛

– بالنسبة للتوسعة الكهربائية للمحيطات الفلاحية 70 تيميمون وميمونة بطلمين بودنا تسجيل عمليات لهم لإنهاء معاناتهم.

4–**المتدخل الرابع:** رئيس لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وكانت مداخلته كالآتي:

– بالنسبة لقضية الأسانسير بالمستشفى 120 سرير بتجليلنا وشكرا والسلام عليكم.

5–**المتدخل الخامس:** رئيس لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام وكانت ماحلته كالتالي:

– إنشاء سوق أسبوعي رسمي بطلمين خاصة وأنها حققت إنتاج وفير في السنوات الأخيرة حتى يتمكنوا من تسويق منتوجاتهم بصورة منتظمة؛

– بالنسبة إلى حادثة وفاة الطفل ببرج باجي مختار نتيجة لسعة عقرب وغياب المصل المخصص أثارت تساؤل العديد من الساكنة والعاملين في العيادة صرحوا إلى أن الأخيرة في حاجة ماسة إلى مصلحة الإنعاش والتخدير والى كميات كافية من المصل المضاد للتسمم العقربي؛

– بالنسبة لقاعة علاج الموجودة بقصر بني وازل بلدية بودة هي مغلقة بسبب زحف الرمال ما يقارب 03 سنوات مواطنو القصر يطالبون بصرف هذه العيادة في مجال أخر عوض أنها تبقى مهملة.

6–**المتدخل السادس:** رئيس لجنة تهيئة الإقليم والنقل وكانت مداخلته كالتالي:

– الطريق الرابط بين أوقروت تيميمون في 30 كلم الأخيرة التي أنجزت مؤخرا نوعية الانجاز رديئة جدا؛

– بالنسبة لقضية السكن من نوع LPA تيميمون و أدرار الملفات تراوح الإدراج ما يقارب العام والنصف

7–**المتدخل السابع:** عضو لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وكانت مداخلته كالتالي

– حصة مختلف الصيغ السكنية المستفيدة منها الولاية ضعيفة لابد من العمل على رفع مختلف هذه الصيغ

– بالنسبة لثانوية اجدير تعاني اكتظاظ كبير بودنا أن تسجل لهم ثانوية أخرى

– ضعف الانترنيت والتأخر بالربط بالألياف البصرية في مدينة تيميمون.

8–**المتدخل الثامن:** عضو لجنة الري والفلاحة وكانت مداخلتها كالتالي:

– سيدي الوالي، مقر بلدية أولف قديم وبودنا تسجيل مشروع مقر بلدية جديدة لأولف.

ثانيا: ردود الوالي والمديرين التنفيذيين، بعد المسائلة الموجهة من طرف أعضاء م ش و كانت ردود الوالي للمديرين التنفيذيين كالتالي:

1- رد السيد الوالي:

- عابدات بالمتدخلة الأخيرة لا يوجد رئيس بلدية اطلب تسجيل مقر بلدية جديد او توسعة مقر بلدية موجود ورفض طلبه ولابد للاقتراح أن تأتي من القاعدة؛

- أما بالنسبة لإنشاء سوق أسبوعي بطلمين فالأسواق الأسبوعية تنشئ على عاتق البلديات فالبلديات تبادر بإنشاء سوق عن طرق مداولة بطبيعة الحال بعد تخصيص المساحة والمكان تبعث الملف إلينا نحن بدورنا نحوله إلى مدير التجارة ومدير التجارة لديه لجنة ولائية متعددة القطاعات تجتمع دوريا للمصادقة على إنشاء الأسواق سواء أسبوعية أو يومية أو المختصة. ليعتمد هذا السوق ويدرج ضمن المدونة الولائية للأسواق وترسل إلى وزارة التجارة وتدخل للمدونة الوطنية وفكرة السوق الأسبوعي بطلمين للمنتوجات الفلاحية أصبح أكثر من ضرورة نتيجة أن يكون سوق يومي للفلاحين لتسويق منتوجاتهم بالجملة

- بالنسبة للمطالبة برفع حصة السكن الاجتماعي صحيح هي قليلة مقارنة بما تم انجازه يعني أن ولاية أدرار لا تعاني تأخر في الانجاز وكل ما بني توزع وهناك حصة أخيرة عن قريب تكون موجودة حوالي 677 سكن بين مختلف الدوائر يبقى الانشغال الذي نحن دائما نطالب به ونراسل السلطات العليا بخصوصه هي الحصة المعتبرة من السكن الريفي لان النمط المفضل لسكان الولاية خاصة وانه كانت هناك أضرار نجمت عن الأمطار الأخيرة التي عرفتها المنطقة ونأمل خير بزيارة وزير السكن عن قريب للولاية.

2- رد السيد مدير البرمجة وتنفيذ الميزانية:

- بالنسبة لتسجيل ثانوية جديدة في أجدير هل أسجلها في أجدير الشرقي أو الغربي الطرح موضوعي ولكن العين بصيرة واليد قصيرة. بالنسبة للطريق الوطني الرابط بين رقان و أولف إلى غاية الحدود بولاية تمنراست فعلا هذا الطريق يعاني عجز من 28 كلم من جهة الولاية المنتدبة عين صالح و09 كلم من جهة رقان تم اقتراحه فعلا وتم تدعيمه بمراسلة من السيد الوالي للمديرية العامة للميزانية لكن لحد الآن لم يسجل.

- كذلك الطريق المزدوج الذي يربط تسابيت بأدرار على مسافة 52 كلم تم اقتراحه ولم تسجل؛

- بالنسبة للطريق الذي يربط المطارفة بالطريق الوطني رقم 06 تم اقتراحه ولحد الآن لم يسجل.

3- رد السيد مدير الصحة:

– بالنسبة لقضية التسمم العقربي ببرج باجي مختار سجلنا إلى الآن 450 حالة لسع عقربي وحالة وفاة واحدة وتجدر الإشارة أن الخبراء أتوا من معهد باستور في السنة الماضية ولقد قاموا بتكوين الأطباء العاملون على مستوى العيادة المتعددة الخدمات وبالنسبة للمصل متوفر بشكل كافي ولكن لابد أن يكون هنالك جهد كبير فيما يخص نظافة المحيط للحد من لسع العقارب.

– بالنسبة لقاعات العلاج فكل القاعات المستلمة لقطاع الصحة وضعفها في الخدمة يبقى الإشكال هناك قاعة علاج انجازها تم لكن البلديات لا يقومون بتجهيزها وفق ما هو مطلوب.

4-رد السيد مدير الفلاحة:

– بالنسبة لقضية الإرشاد ليس هناك إجحاف فلقد التقينا بجميع الفلاحين وتم إحصاء مردود كل فلاح لمدة أربع سنوات وقررنا متابعتهم للرفع من هذا المردود؛

– بالنسبة للكهرباء PK 70 الوزارة الوصية وافقت على المشروع إلا انه لحد الآن لم يسجل؛

– بالنسبة للمحيطات الأخرى تم تعيين كل العمليات بعد تجميدها وقد أسندت ووقع مشكل في عملية رصد الأموال بالنسبة للصندوق وأعلمكم أن العملية ستسوى في أيام.

ثالثا: مناقشة نتائج المجلس الشعبي الولائي على نشاط المصالح

1- إن رقابة المجلس الشعبي الولائي دور في توجيه القرارات وترشيد الإنفاق العام لكن يبقى هذا الدور محدودا إن لم نقل عنه انه غير فعال وهذا لعدة أسباب منها:

❖ نقص تكوين أعضاء المجلس الشعبي الولائي ولاسيما في مجال الرقابة على المال العام والتي تتطلب كفاءة ودراية تامة بقوانين المالية، الإلمام بكل إجراءات وتطورات الرقابة المعروفة في مجال الرقابة على المال العام والمحددة من طرف الهيئات الدولية كمتابعة التقارير، أجهزة الرقابة البعدية كمجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، جهاز مكافحة الفساد ...الخ.

❖ نقص التنسيق بين المجلس الشعبي الولائي وهيئات الرقابة البعدية كالمفتشية العامة ومجلس المحاسبة عدم امتلاك اغلب أعضاء المجلس الشعبي لمستوى كفئ ومؤهل يسمح لهم بتحليل وتنفيذ الميزانية

2- اغلب الملاحظات إن لم نقل كلها و الأسئلة الموجهة من طرف أعضاء المجلس هي ملاحظات عامة وسطحية تفتقر للدقة وتحليل الأرقام وهو ما يؤكد النتيجة الأولى التي توصلنا إليها.

3- عدم حرص المجلس الشعبي على متابعة تنفيذ التوصيات الموجهة له من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي في الدورات السابقة وهو ما أشار إليه أحد المتدخلين.

4- ردود الوالي وكذلك المدراء التنفيذيين كانت ردود سطحية كذلك افتقرت للأوراق الثبوتية والدقة.

5- بالرجوع لنتائج نشاط الاستثمار العمومي هنالك بعض الهفوات التي تم ارتكابها بهذا الشأن والتي أثرت على ترشيد الإنفاق العام فهنالك 189 مقرر تم تغيير مواصفاتها وهيكلة الكلفة في قطاعات مختلفة فهذه المشاريع خضعت لإعادة التقييم وهو ما رفع من تكلفتها وهذا يؤثر على ترشيد الإنفاق العام وضيع جزء من المال العام كان من الممكن استغلاله في تمويل مشاريع أخرى للولاية في حاجة إليها ، أما عرض النشاطات المتعلقة بتغيير كلفة المشاريع لم يتم عرضها بالمبالغ وقد عرضت هذه المقررات فقط وهذا حتى لا ينتبه أعضاء المجلس الشعبي الولائي لمبالغ الزيادة .

6- بالنسبة لإنجاز المشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية دائما ما تسجل نقص في نسب الانجاز حيث كانت نسبة الانجاز 62% في سنة 2018 وهو ما قد يؤثر على برمجة مشاريع أخرى عند التفاوض مع السلطات المركزية ممثلة في المديرية العامة للميزانية.

7- بالنسبة لمديرية الصحة معدل الإقامة الذين قالوا عنه يبعث على الارتياح فنتائجه لا تبعث عن الارتياح لان نتائجه افتقرت الدقة و التحليل الجيد من طرف أعضاء م ش و فلو نرجع لنتائج معدل الإقامة فان اكبر معدل قدر ب 6.22 سجل بمستشفى 120 سرير بمقر الولاية مع العلم أن الولاية تضم اكبر كثافة سكانية مقارنة مع المناطق الأخرى و المعدل المسجل سابقا هو اكبر من المعدل الوطني بأكثر من 100 % و المحدد ب 3 أيام في ارتفاع معدل الإقامة يؤدي إلى ارتفاع النفقات العمومية المتمثلة في النفقات المصروف على المريض من إطعام و مصاريف التمريض التي يحصل عليها الممرضون المداولون في الأوقات الاستثنائية فان ما قدرنا مثلا النفقات لليوم الواحد 9000دج ضرب معدل الإقامة فسوف تكلفه ما يقارب 55280دج بينما لو مكث المدة المحددة في المعدل الوطني أيام فسوف تكون تكلفة ما يقارب27000دج أي بزيادة قدرها 28280دجو في المؤسسة العمومية الإستشفائية ابن سينا في عدد أيام المكوث اكبر من المعدل الوطني ب 66 % بأولف اكبر من المعدل الوطني 100% رقان اكبر من المعدل الوطني ب 33% وهنا لماذا لم يسجل أعضاء المجلس الشعبي الولائي مسائلة في تحليل هذا الشأن .

رابعا: التوصيات

- ضرورة تكوين أعضاء المجلس الشعبي الولائي ولاسيما الجانب المالي؛

- انتقاء أعضاء متخصصين في الجانب المالي يحوزون على شهادات متخصصة في كل قطاع، قطاع المالية، قطاع الصحة ' قطاع البيئة ...الخ؛

- ضرورة تفادي إعادة التقييم الذي يسبب في ارتفاع تكلفة المشاريع مما يؤثر سلبا على ترشيد الإنفاق العام؛

– يجب النظر في الأنشطة لمختلف المديريات خاصة مديرية الصحة وابسط مثال لذلك عدد أيام إقامة المريض؛

– يجب أن تكون الأسئلة الموجهة من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي دقيقة ومحللة.

خلاصة الفصل:

يتكون المجلس الشعبي الولائي من 09 لجان دائمة وكل لجنة مختصة في قطاع معين، وتتركز مهام المجلس الشعبي في الإدلاء باقتراحاتهم وآرائهم المتعلقة بأنشطة مختلف المديريات، وكذلك المصادقة على مختلف البرامج المخططة ومقارنة الأهداف المسطرة بالنتائج المحققة.

لكن كهيئة رقابية فان الدور الذي يلعبه المجلس الشعبي الولائي في توجيه القرارات وترشيد الإنفاق العام محدود جدا وهذا بناءا على النتائج والأسباب التي توصلنا إليها في دراستنا، ولذلك يجب إعادة النظر في تشكيل أعضاء لجان المجلس الشعبي الولائي من اجل تفعيل الدور الرقابي في ترشيد النفقات العامة.

الخاتمة

الخاتمة:

من أبرز ما يميز حقل المالية العامة بالجزائر هو التطور المستمر والحركية الدائمة التي يشهدها، لكن الملاحظ هو أنه بمقابل هذا التطور المستمر، هناك بطء وعدم مسايرة النصوص المنظمة لهذا المجال للتحولات والمتغيرات التي تعرفها الساحة المالية ببلادنا، فالقانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية والذي يشكل الحجر الأساس لتنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات وتحديد صلاحيات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، مر على صدوره أكثر من 26 سنة، كما أن الحاجيات العامة هي في تطور مستمر وحجم الصفقات العمومية وتعدد أشكالها هو في تطور مستمر كذلك، ناهيك عن كثرة الصعوبات التي أصبحت تطرح أمام استخلاص الديون العمومية وتفاقم ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين.

وبالنظر لأهمية النفقات العمومية سواء من حيث حجمها أو آثارها فإن النظام المالي في الجزائر حرص على حمايتها من الأخطاء والتلاعبات التي يمكن أن تتسبب في ضياعها دون تحقيق الأهداف المسطرة والمشاريع المبرمجة ولذلك فقد أقر رقابة مضاعفة تضمنها أجهزة للرقابة القبلية وأجهزة للرقابة البعدية، من أجل حسن تسيير الأموال العمومية وحمايتها.

والمطلوب من الهيئات التشريعية لاسيما على المستوى المحلي الاهتمام بالظروف التي يتم فيها استخدام وتسيير الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف الأجهزة الإدارية والاقتصادية للدولة، وأن تستكشف التنظيم السيئ للعمل والاستعمال السيئ للمال العام، فلا ينبغي للرقابة أن تقتصر على كشف النقائص والانحرافات، وإنما يجب أن تتعداها إلى أجراء تفتيش لا يهدف إلى تجريم المسؤول بقدر ما يهدف إلى تحسين مستوى عمله، لأن الغاية المثلى للرقابة لا تتمثل في مطاردة النقائص ولكن في القضاء عليها، وبهذا الصدد لا بد أن يكون بوسع الأجهزة القائمة على الرقابة اقتراح قوانين وتنظيمات جديدة من خلال التوصيات التي تتضمنها تقاريرها، وضرورة المتابعة الصارمة لتنفيذ التوصيات.

كان هدف الدراسة الوقوف على دور رقابة المجلس الشعبي الولائي في ترشيد الإنفاق العام وتوجيه القرارات، وكذا معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في ترشيد الإنفاق العام، وكذا فهم طبيعة رقابة المجلس الشعبي الولائي وعلاقتها بالنفقات العمومية التي تعد وسيلة لإعادة توزيع الدخول، ولقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العمومية في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العمومية إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة كانت مشجعة في بعض النقاط، ومن شأنها أن تساهم في ترشيد النفقات العمومية، وهي:

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية من خلال القرارات الرشيدة وبعث المشاريع الحيوية؛
- ضمان توجه النفقة نحو الهدف الذي وجدت لأجله والتصدي لمحاولات التلاعبات و الإختلاس؛

الخاتمة:

- يقوم الدور الذي يلعبه المجلس الشعبي الولائي بتخفيف العبء الرقابي والإداري على السلطة المركزية؛
- دراسة الميزانية اللأولية والإضافية وكشف التجاوزات الواقعة من خلال اعداد التقارير وذلك عن طريق لجنة المالية والإقتصاد؛
- يمكن للمجلس الشعبي الولائي المساهمة بشكل أساسي في جعل الولاية تتصدر المراتب الأولى من حيث المستوى التعليمي والثقافي وكذا الوضع الإقتصادي بالإضافة للنظافة والمستوى المعيشي للأفراد وغيرها من المجالات الأخرى.

بالرغم من النتائج المشجعة التي خلصت إليها الدراسة، إلا أن هناك نتائج سلبية أثرت في شفافية وكفاءة الإنفاق العام، ومن شأنها أن تحد من فعالية رقابة المجلس الشعبي الولائي وتجعل نتائجها غير أكيدة، وتم حصر هذه النقاط في:

- ✓ لا توجد مصلحة داخل المجلس مهمتها مراقبة تنفيذ التوصيات، ولا تقوم لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الولائي بمتابعة تنفيذ توصيات المجلس، ما يدل على ضعف الرقابة الخارجية؛
- ✓ لا توجد أي وثائق تتضمن متابعة المجلس الشعبي الولائي للتوصيات التي أقرتها في تقريرها المتعلق بنتائج مناقشة بيان السيد الوالي، حتى أنه لا توجد وثائق مستقلة عن التقرير تبين التوصيات والنتائج التي استندت إليها.

وكنتيجة عامة وبناءا على ماسبق، يمكن القول أن رقابة المجلس الشعبي الولائي في ولاية أدرار لها دور محدود وغير فعال في ترشيد النفقات العمومية، نظرا لتركيزها على رقابة الشرعية أي مطابقة النفقات المستهلكة للوثائق الثبوتية، مهملة بذلك رقابة الاقتصاد والكفاءة والفعالية التي تسهم في ترشيد النفقات العمومية وتحسن من مردوديتها.

إن النتائج السابقة المستخلصة من الدراسة، جعلتنا نخرج بمجموعة من التوصيات، من شأنها أن تحسن من أداء المجلس الشعبي الولائي بأدرار، وأداء إدارة الشؤون المالية العامة، وهو ما ينعكس بالإيجاب على مسألة ترشيد النفقات العمومية، وتضم هذه التوصيات:

- ✓ على لجنة المالية والميزانية أن تطور من مناهج وأساليب التحقق المرتبطة بمناقشة بيان السيد الوالي؛
- ✓ ضرورة تطوير نظام المحاسبة العمومية، فالنظام الحالي لا يعطي صورة صادقة عن تصرفات الإدارات في صرف الأموال العمومية، وجعله يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، لتسهيل عملية تتبع الإنفاق من قبل هيئات التدقيق.
- ✓ ضرورة عقد دورات تكوينية من قبل المجلس الشعبي الولائي لمستخدمي لجنة المالية والميزانية لشرح مناهج التدقيق المستخدمة، حتى تستفيد اللجنة من طريقة عمل المجلس ونتائج رقابته.

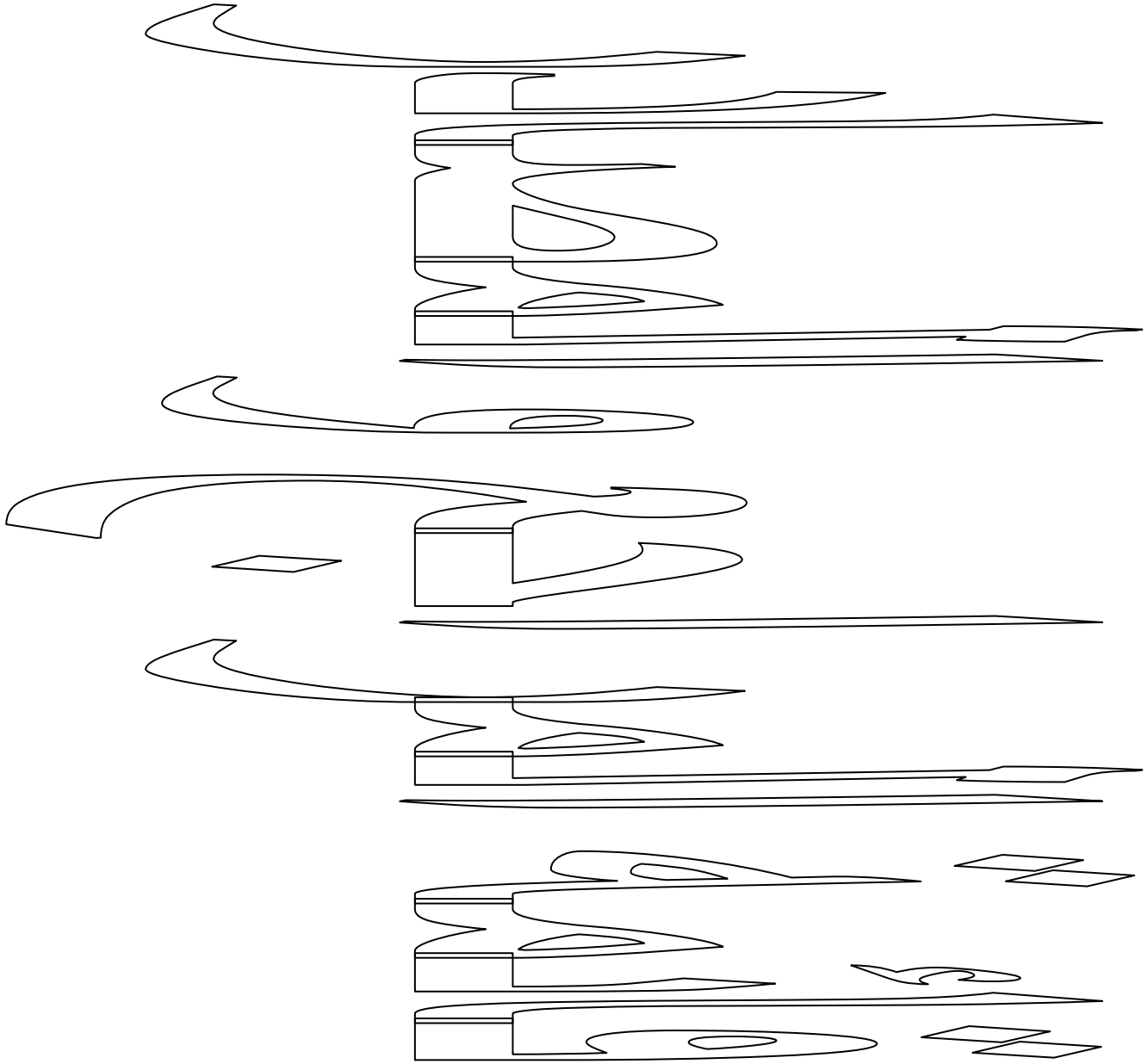

- **الكتب :**

1. دور البرلمانات في جهود تحقيق الحكم الجيد ومكافحة الفساد، روبرت بيشيل الابن ، إدارة الحكم ، أخبار وأفكار، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المجلد 3، العدد1، مارس 2009،.
2. عيسى أيوب الباروني ، الرقابة المالية في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ليبيا 1986 ،
3. عون محمد الكفراوي ، الرقابة المالية النظرية والتطبيقية ، الطبعة الثانية ، مطبعة الانتصار ، مصر 1998
4. علاء الدين عشي ، مدخل القانون الإداري ، دراسة قانونية مكتبة دار الهدى ، عين مليلة الجزائر
5. الأستاذ الدكتور محمد الصغير بعلي ، الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع
6. محمد شاكر عصفور ,أصول الموازنة العامة ,الطبعة الأولى ,دار المسيرة للنشر والتوزيع ,عمان
7. مصطفى الفار ,الإدارة المالية العامة ,الطبعة الأولى ,دار أسامة للنشر والتوزيع عمان
8. محمود حسين الوادي ,مبادئ المالية العامة ,الطبعة الثانية ,دار المسيرة للنشر والتوزيع ,عمان 2010
9. محمد طاقة ,هدى العزاوي ,اقتصاديات المالية العامة ,الطبعة الأولى ,دار المسيرة للنشر والتوزيع ,2007 ,عمان
10. سمير الشاعر المالية العامة والنظام المالي الإسلامي طبعة الأولى الدار العربية للعلوم ناشرون 2011
11. خالد شحادة الخطيب _احمد زهير شامية أسس المالية العامة دار وائل للنشر الطبعة الأولى عمان /الأردن
12. عيد عبد العزيز عثمان ,المالية العامة 'الدار الجامعية 'بيروت 2008
13. محمد عباس محرزي اقتصاديات المالية العامة 'ديوان المطبوعات الجامعية 'الجزائر 2005
14. مجدي محمود شهاب 'الاقتصاد المالي 'دار الجامعة الجديدة للنشر,الإسكندرية,1999
15. علي لطفي ,أصول المالية العامة ,مكتبة عين شمس ,القاهرة

- **النصوص القانونية :**

16. قانون 81_02 الصادر بتاريخ 14فبراير 1981المعدل لقانون الولاية 69_38
17. المادة 34 من ومايليها من قانون الولاية 90_09 الصادر بتاريخ 09افريل 1990
18. المادة 18 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012

19. المادة 19 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012
20. المادة 20 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012
21. المادة 21 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012
22. المادة 22 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012
23. المادة 23 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012
24. المادة 24 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012
25. المادة 25 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012
26. المادة 26 من قانون الولاية 12-07المؤرخ في فبراير 2012

- **الأطروحات والرسائل الجامعية :**

27. جمال فالح علي الدليمي ، الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط الأردن ، 2010
28. رحالي محمد ،النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية ،دراسة حالة المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران ،سنة 2012-2013
29. عباس عبد الحفيظ ، تقييم فعالية النفقات العامة من ميزانية الجماعات المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،2012

- **الندوات والملتقيات والمؤتمرات**

30. محمد بريك ,المجلس الشعبي الوطني والممارسة العملية لالية الرقابة اللاحقة واثرها على الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة ضمن مداخلة يوم درسي حول التجربة الجزائرية في مجال تسوية الميزانية ولانظمة المقارنة بيوم 2014/06/26
31. محاضرة بعنوان " قراءة تحليلية لقانون الولاية الجديد فبراير 2012

- **المقابلات**

32. مقابلة مع السيد رئيس لجنة المالية والاقتصاد

- **التقارير**

33. بيان السيد والي ولاية أدرار لسنة 2018

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور رقابة المجلس الشعبي ألولائي في ترشيد الإنفاق العام وتوجيه القرارات ، ولمعرفة مدى مساهمة دور رقابة المجلس الشعبي ألولائي في ترشيد الإنفاق العام اعتمدنا في دراستنا على البيان السنوي للسيد الوالي لسنة 2018 وتوصلنا إلى أن الدور الذي يلعبه هذا المجلس يبقى محدود جدا بل وغير فعال نظرا لعدة أسباب كنقص كفاءة أغلبية أعضاء المجلس الشعبي ألولائي وكذلك أرائهم ومناقشتهم السطحية وغير الفعالة لأنشطة مختلف المديريات.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of the People's Assembly's oversight role in rationalizing public expenditures and directing decisions, and to find out the extent of the role of the People's Assembly's oversight role in rationalizing public expenditures , we relied in our study on the annual statement of Mr. Al-Wali for the year 2018 and we concluded that the role that this Council plays remains Very limited and even ineffective due to several reasons such as the lack of efficiency of the majority of the People's Assembly's members, as well as their superficial and ineffective views and discussions of the activities of the various directorates.